أوراق مالية

مجلة متخصصة | العدد الحادي عشر | صفر 1435 - يناير 2014

دبي تستضيف «إكسبو 2020»

الإمارات ملتقى لتواصل العقول وصنع المستقبل

خطط لترقية الإمارت إلى أسواق متقدمة على المؤشرات العالمية

«الأوراق المالية» تعرض تجربة الإمارات في تطوير التمويل الإسلامي وأسواق رأس المال

«الهيئة» تقدم 11 خدمة عبر الهواتف المحمولة تطبيقا للحكومة الذكية

رفع تنافسية الدولة 39 درجة على مؤشر حماية المستثمرين

نرفع أسمى آيات التهاني والتبريكات

إلى مقام صاحب السمو الشيخ

خليفة بن زايد آل نهيان

رئيس الدولة « حفظه الله »

وإلى صاحب السمو الشيخ

محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي « رعاه الله »

بمناسبة فوز دولة الإمارات العربية المتحدة

بتنظيم معرض إكسبو الدولي 2020 في دبي

رئيس وأعضاء مجلس إدارة

هيئة الأوراق المالية والسلع

والرئيس التنفيذي للهيئة

وكافة العاملين بها

إكسبو 2020

دبي، الإمارات العربية المتحدة

المحتويات

صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان القاسمي يفتتح مشروع «السوق المالي الافتراضي» لطلاب جامعة الشارقة 2

«الهيئة» تكرم 23 من الحاصلين على شهادة ضابط الامتثال المعتمد 9

أصداء صفقات معرض دبي للطيران في الأسواق المالية الدولية 16

خبراء: تنويع «الهيئة» للأدوات الاستثمارية يعزز البيئة الاستثمارية للأسواق 22

خطط لترقية الإمارت إلى أسواق متقدمة على المؤشرات العالمية 24

«الهيئة» تقدم 11 خدمة عبر الهواتف المحمولة تطبيقاً للحكومة الذكية 26

12.9 مليون عقد تداولات «دبي للذهب والسلع» خلال 11 شهرا 35

غلاف العدد

العالم يجدد ثقته بالإمارات مجدداً ويختارها لتنظيم معرض إكسبو 2020، ودبي تؤكد أنها ستبهر العالم في حسن تنظيمها، كما عودته دائماً، في الوقت الذي يتوقع أن يشهد اقتصاد دبي انتعاشة كبيرة وسيسهم في تعزيز مكانة دبي كمركز للمال والأعمال على مستوى المنطقة.

فرحة عارمة عمت أرجاء دولة الإمارات العربية المتحدة بعد إعلان فوز دبي بشرف تنظيم فعاليات معرض إكسبو الدولي 2020، بعد أن اكتسحت منافسيها خلال جولات التصويت الثلاث، لتؤكد ريادة الدولة والمكانة الكبيرة التي تحظى بها على الصعيد العالمي سياسياً واقتصادياً وحضارياً.

إكسبو 2020
دبي، الإمارات العربية المتحدة

أوراق مالية

مجلة متخصصة تصدر عن هيئة الأوراق المالية والسلع

التحرير والإخراج:

إدارة الإعلام والاتصال

المقالات المنشورة في هذه المجلة تعبر عن رأي أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو الهيئة ولا تتحمل ادارة المجلة أو الهيئة أي مسؤولية تترتب عليها

جائزتي برنامج الشيخ خليفة للتميز الحكومي Sheikh Khalifa Government Excellence Awards

شهادة الايزو 9001:2008 لنظم الجودة ISO 9001:2008 certified

صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان القاسمي خلال افتتاح المشروع بحضور معالي سلطان بن سعيد المنصوري وسعادة عبدالله الطريفي

صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان القاسمي يفتتح مشروع «السوق المالي الافتراضي» لطلاب جامعة الشارقة

افتتح صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة رئيس جامعة الشارقة، قاعة "السوق المالي الافتراضي لتدريب طلاب الجامعة" .

حضر الافتتاح معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع، وسعادة عبدالله الطريفي الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع، والدكتور سامي محمود مدير جامعة الشارقة، والدكتور حميد مجول النعيمي نائب مدير الجامعة للشؤون الأكاديمية، والدكتور صلاح طاهر الحاج نائب مدير الجامعة لشؤون المجتمع، وعدد من مديري إدارات وزارة الاقتصاد والهيئة وقيادات الجامعة .

وشهد صاحب السمو حاكم الشارقة مراسم توقيع مذكرة التفاهم بين وزارة الاقتصاد وجامعة الشارقة، بشأن تعزيز التعاون والتنسيق في المجالات ذات الاهتمام المشترك، وأعقبها إعلان معالي سلطان المنصوري عن برنامج منح للماجستير تطلقه هيئة الأوراق المالية بالتعاون مع جامعة الشارقة .

> توقيع مذكرة لتعزيز التعاون الفني والعلمي بين الجامعة ووزارة الاقتصاد

وقّع مذكرة التفاهم معالي وزير الاقتصاد والأستاذ الدكتور سامي محمود، واستهدفت تعزيز التعاون والتنسيق في مجالات الدراسات والبحوث وتنظيم المؤتمرات وورش الأعمال والاستشارات والتدريب وتنمية الموارد البشرية بين الطرفين .

ويعزز الطرفان، بمقتضى بنود المذكرة، التعاون في مجال إعداد البحوث والدراسات الاقتصادية والتقارير والإحصاءات والاستبيانات الميدانية واستطلاعات الرأي وإعداد المواد التوعوية والتسويقية، التي لها صلة بمجالات عمل وزارة الاقتصاد وتنظيم المؤتمرات وورش العمل والندوات المتخصصة والدورات التدريبية ومختلف الفعاليات التي تسلط الضوء على المستجدات وأفضل الممارسات في مجالات الاهتمام المشترك، واحتضان الوزارة لبعض الطلبة الجامعيين وتوظيفهم بعد التخرج وإتاحة الفرصة لمن يرغب من

موظفي وزارة الاقتصاد في استكمال دراسته في جامعة الشارقة، وتقديم الاستشارات الفنية والعلمية إلى الوزارة والتعاون في مجال استحداث تخصصات جديدة في الجامعة تستجيب لاحتياجات اقتصاد الدولة .

وأشاد معالي سلطان المنصوري عقب التوقيع، بحرص صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، على توفير جميع مقومات النجاح والتميز للعملية التعليمية بالجامعة، الأمر الذي مكنها من أن تشغل موقعاً متقدماً بين الجامعات المماثلة في المنطقة .

وقال إن توقيع المذكرة بين وزارة الاقتصاد وجامعة الشارقة يعكس حرص وعزم الجانبين على تعزيز التفاعل والشراكة الاستراتيجية بين القطاع الحكومي والقطاع الأكاديمي بما يسهم في بناء اقتصاد تنافسي عالمي ومتنوع وبقيادة كفاءات وطنية تتميز بالمعرفة انسجاماً مع رؤية الإمارات 2021 ووفقاً للأهداف المحددة في استراتيجية الحكومة الاتحادية .

وأضاف أن وزارة الاقتصاد تتطلع بعد التوقيع على هذه المذكرة إلى تعزيز التعاون مع جامعة الشارقة باعتبارها إحدى المؤسسات العلمية الرائدة بالدولة والمنطقة، وتسعى إلى أن تجعل منها أحد شركائها الاستراتيجيين، خصوصاً فيما يتعلق ببناء الاقتصاد المعرفي بالدولة من خلال إحداث التخصصات العلمية التي تستجيب لاحتياجات الاقتصاد الوطني والإعداد المشترك للدراسات القانونية والاقتصادية ذات العلاقة باختصاصات الوزارة، وتقديم الاستشارات بهذا الخصوص بهدف دعم مسار اتخاذ القرارات الاقتصادية على أسس علمية وتدريب وتعليم الموظفين واحتضان الطلبة المواطنين وغيرها من الأنشطة العلمية ذات الأثر التطويري في مجالات عمل الوزارة .

وأعلن وزير الاقتصاد عن إطلاق هيئة الأوراق المالية والسلع لبرنامج مدته 10 سنوات يتم بمقتضاه تخصيص 3 كراسي دراسية سنوياً لطلبة الدراسات العليا بجامعة الشارقة للحصول على درجة الماجستير في تخصصات المالية والمحاسبة والقانون وتقنية المعلومات على أن تتحمل الهيئة قيمة المصاريف الدراسية .

ولفت إلى أن الإعلان عن برنامج المنح الدراسية يأتي إدراكاً من هيئة الأوراق المالية لمسؤولياتها المجتمعية، وتفعيلاً لمذكرة التفاهم الموقعة مع الجامعة، منوهاً إلى حرص الهيئة على تعزيز علاقتها مع مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الأكاديمية المختلفة في الدولة، وتطوير آفاق التعاون المشترك معها، وتعميق الاستفادة من الخبرات والقدرات المتاحة في المجالات المتصلة بتخصصات كل من الجانبين . وأكد أن الهيئة تهدف من خلال هذه المنحة إلى إتاحة الفرصة للطلبة المتفوقين من أبناء الجامعة لمتابعة دراساتهم العليا في التخصصات الأكاديمية التي من شأنها المساهمة في مسيرة التنمية المتواصلة بالدولة وتطوير الموارد البشرية المواطنة بما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني .

معالي المنصوري يدعو العالم إلى دراسة تجربة الإمارات الريادية

دعا معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد، رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع، إلى ضرورة دراسة تجربة دولة الإمارات الريادية في الاقتصاد العالمي، مشدداً على أن الإمارات حققت إنجازات كبيرة في فترة زمنية قياسية. ونوه معاليه خلال كلمة في الجلسة الختامية للدورة السادسة لقمة مجالس الأجندة العالمية التي عقدت في جزيرة ياس في أبوظبي بمشاركة أكثر من 900 خبير من 86 أجندة عالمية تابعة للمنتدى الاقتصادي العالمي، إلى أن تجربة دولة الإمارات ثرية وغنية بالدروس، وأهمها وضع استراتيجية يتم تنفيذ مشاريعها بدقة، إضافة إلى الشراكة القوية بين القطاعين العام والخاص، الأمر الذي أحدث تغييراً حقيقياً كبيراً.

ودعا معاليه القمة إلى إدراج قضية الطاقة الإيجابية التي يركز عليها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي (رعاه الله) في أحاديث سموه.

وقال: سموه لديه نظرة إيجابية تفاؤلية كبيرة قادرة على مواجهة التحديات أياً كان نوعها، ونعتقد أن تمتعنا بهذه الطاقة الإيجابية هو الذي سيمكننا من مواجهة أي تحد، كما أن هذه الإيجابية تخدم القيادة والشعب معاً. وأعرب معاليه عن أمانيه أن يدرج المنتدي الاقتصادي العالمي ضمن دوراته المقبلة قضايا المنطقة العربية والشرق الأوسط. وقال معاليه في كلمته: لقد تابعت أعمال القمة على مدار ثلاثة أيام، ولاحظت غلبة قضايا البطالة والتوظيف والمعلومات على النقاش والتوصيات، ولم تحظ قضايا المنطقة العربية والشرق الأوسط بالنقاش والدراسة أو التوصيات الختامية، علماً بأننا نصغي بشكل كبير لتوصيات المنتدى، ونعمل على تطبيق ما يتفق معنا.

ونوه إلى أن المنطقة العربية حافلة بالمشكلات والأزمات، وهذه الأزمات تهدد الاستقرار في المنطقة والعالم، ولا شك أن هناك دولاً رئيسة في المنطقة مثل سوريا ومصر بحاجة إلى الاستقرار، ونحن في الإمارات نبذل جهدنا لحل التحديات التي تواجهها المنطقة، كما تقدم الكويت والسعودية مبادرات ودعماً مالياً، لكنني أعتقد أن الإمارات غير قادرة على حل كل المشكلات والتحديات التي تواجهها المنطقة، ولابد من أجندة عالمية تشارك فيها دول أوروبا والهند والصين وأميركا، وغيرها من القوى الفعالة لمواجهة هذه التحديات. وواصل معاليه قائلاً: منطقتنا العربية تمر منذ خمسين عاماً بأزمات، ولم نتوصل إلى حل لها، ولابد أن تشمل مناقشات وتوصيات المنتدي الاقتصادي العالمي هذه المنطقة، ونأمل أن يكون لدى المنتدى تركيز أكبر على منطقتنا خلال دوراته المقبلة. كما نوه معاليه بالدور البارز لقارة أميركا الجنوبية، مشيراً إلى أن زيارته لعدد من بلدان هذه القارة خلال الفترة القليلة الماضية أكدت له الدور الكبير الغائب لهذه القارة. وقال: هذه القارة يمكن أن تلعب دوراً كبيراً في الاقتصاد العالمي، وهي مهمة جداً، ويجب أن يناقش المنتدى الاقتصادي العالمي قضاياها ويطرح التوصيات والحلول المناسبة لها للتغلب على التحديات التي تواجهها، وحتى لا تبقي متخلفة عن الركب العالمي.

مجلس إدارة الهيئة يقر استراتيجية التحول للتطبيقات الذكية

وافق مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع الذي عقد مؤخراً برئاسة معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، رئيس مجلس الإدارة، على استراتيجية التحول للتطبيقات الذكية لتقديم خدمات الهيئة.

واستعرض المجلس كذلك تقريراً تفصيلياً حول المراحل المختلفة التي مرت بها عملية ترقية أسواق الأوراق المالية بالدولة على مؤشر "مورجان ستانلي كابيتال إنترناشيونال" من أسواق مبتدئة إلى أسواق ناشئة، وأثنى على الجهود المبذولة من قبل الهيئة والشركاء الاستراتيجيين في هذا الصدد، مع التوصية بإجراء دراسة منهجية متكاملة لتحديد كافة الآثار والنتائج والاتجاهات ذات الصلة بهذا القرار، والدروس المستفادة في ضوء المراحل التي مرت بها عملية الترقية.

وطالب مجلس الإدارة بوضع خطة عمل متكاملة وفق أسس علمية –مع مراعاة أفضل الممارسات العالمية والاطلاع على الدراسات العلمية والخبرات والتجارب المختلفة للأسواق المتقدمة والظروف والعوامل الموضوعية الخاصة بأسواق الدولة– وذلك بهدف الإسراع بمراحل ترقية الأسواق المالية بالدولة إلى أسواق متقدمة، مع توفير كافة الموارد والمقومات اللازمة لتحقيق هذه الغاية، وتشكيل فريق عمل يقوم بدراسة كافة متطلبات هذه المرحلة من أنظمة وتشريعات والاستعانة بأحدث التقنيات والإجراءات النظامية التي من شأنها تلبية المعايير المطلوبة.

وتم خلال الاجتماع متابعة الإجراءات التي اتخذت لتنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة في اجتماع مجلس الإدارة السابق.

> المجلس يطلب وضع خطة للإسراع بترقية الأسواق إلى متقدمة على مؤشر مورجان ستانلي

وكان مجلس إدارة الهيئة قد عقد اجتماعه (التاسع عشر من الدورة الرابعة للمجلس) برئاسة معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري في مقر الهيئة بدبي. ضم الاجتماع كلا من سعادة محمد بن علي بن زايد الفلاسي (نائب رئيس المجلس)، وسعادة عبد الله سالم الطريفي الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع، وسعادة مبارك راشد المنصوري، وسعادة محمد علي أحمد الظاهري، وسعادة بطي خليفة بن درويش الفلاسي. كما حضر الاجتماع كذلك سعادة إبراهيم الزعابي (مقرر المجلس) وسعادة مريم السويدي (منسق المجلس).

واستعرض المجلس عرضاً توضيحياً للمراحل التي تضمنتها استراتيجية الهيئة للتحول إلى تقديم خدماتها للمتعاملين عبر الهواتف الذكية. يأتي ذلك تحقيقاً لرؤية القيادة الحكيمة للدولة بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة (حفظه الله) وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي (رعاه الله)، بشأن التحول للحكومة الذكية باعتبارها أبرز ملامح حكومة المستقبل، وبتطوير البنية التحتية الإلكترونية لمؤسسات الدولة، وتجاوباً مع ما تضمنته رؤية الإمارات 2012 بأن نكون من أفضل دول العالم، فضلاً عن أهمية ذلك في دعم جهود الدولة التي تستهدف رفع تصنيفها الدولي في مجال التنافسية خصوصاً في مجال الخدمات الحكومية.

و يأتي ذلك أيضاً في إطار مبادرات الهيئة الرامية إلى تحقيق أهدافها الاستراتيجية، وفي مقدمتها التميز والإبداع في تقديم الخدمات للمتعاملين بأسواق رأس المال؛ بحيث تجري أتمتة كافة الخدمات المقدمة من الهيئة وتنويع قنوات توفيرها، وتطوير بنية مؤسسية وإلكترونية تضمن استدامة تقديم الخدمات الحالية والمستجدة بكفاءة وفاعلية.

ويقوم مشروع التحول الإلكتروني للتطبيقات الذكية للخدمات المقدمة من الهيئة على أتمتة العمليات

والإجراءات المتعلقة بتقديم الخدمات للجمهور والمتعاملين مع الهيئة عن طريق الهواتف الذكية، ويستغرق تنفيذ المشروع عامين ابتداء من مايو 2013 وحتى منتصف العام 2015؛ حيث سيتم تقديم كافة الخدمات القابلة للتحويل عبر أنظمة الهواتف الذكية، والبالغ عددها 40 خدمة، خلال أربعة مراحل زمنية، مع إعطاء أولوية للخدمات التي تتصل بالشركات المساهمة العامة المدرجة، وشركات الوساطة، وشركات الخدمات المالية المرخصة، والشركاء الاستراتيجيين، والمتعاملين مع الهيئة.

ويتزامن تطبيق المرحلة الأولى من استراتيجية الهيئة للتحول إلى تطبيقات الحكومة الذكية مع تنفيذ المرحلة الثالثة من استراتيجية التحول إلى الحكومة الإلكترونية التي تم الانتهاء من تنفيذها.

وتتضمن الاستراتيجية، التي وافق عليها مجلس الإدارة، تقديم خدمات عدة مثل طلب تأسيس الشركات المساهمة العامة، وطلب تحكيم، وتعديل الأنظمة الأساسية لشركات المساهمة العامة، وطلب شطب إدراج أسهم شركة مساهمة عامة، وطلب زيادة رأس المال، وطلب تخفيض رأس المال، وطلب اندماج شركات مساهمة، وشطب نهائي لشركة وساطة السلع، وترخيص صناديق الاستثمار، وتسجيل/قيد شركة مساهمة عامة، وقيد شركة أجنبية، وترخيص شركة وساطة سلع، وتقارير الإفصاح الإلكتروني، وإصدار شهادة بدل فاقد (تسجيل – قيد)، والموافقة على شراء الشركات لأسهمها، وطلب تحول الشركات إلى المساهمة العامة، وشطب نهائي لشركة الأوراق المالية.

وتشمل الخدمات التي ستشملها الخطة كذلك طلب اجتماع جميعه عمومية (عادية وغير عادية)، وتجديد حافظ أمين، وتجديد شركة وساطة أسهم، وتجديد استشارات مالية، وتجديد القيد للشركات المساهمة العامة، والاستعلام عن المخالفات، وإخطار بجميع التجديدات، والفصل في المنازعات الناشئة عن تداول الأوراق المالية، وخدمات إعلامية (تتضمن الاطلاع على الأخبار – القوانين – التشريعات – البوم الصور)، وخدمات نظام «طلبي»، وتقديم طلب توظيف، ومنصة البيانات والإحصائيات المالية، وطلب شهادة لمن يهمه الأمر لأعضاء مجلس الإدارة. وتتضمن خطة تقديم الخدمات عبر التطبيقات الذكية كذلك.. حجوزات الامتحانات للوسطاء، وطلب إلغاء – شطب مؤقت –شركة وساطة أسهم (نشاط)، وطلب إعادة مزاولة نشاط – شركة وساطة أسهم، وإخطار تذكير بالإيقاف المؤقت (وساطة الأسهم)، وإخطار تذكير بالإيقاف المؤقت (وساطة الأسهم)، وطلب إلغاء – شطب مؤقت –شركة وساطة سلع (نشاط، طلب إعادة مزاولة نشاط – شركة وساطة سلع، وإخطار تذكير بالإيقاف المؤقت (وساطة سلع)، وترخيص أنشطة (إنترنت/ التداول)، وترخيص شركة وساطة أسهم، وتجديد ترخيص شركة وساطة سلع.

المجلس الاستشاري للهيئة يبحث معايير تحديث وتطوير الأسواق المالية

عقد المجلس الاستشاري لهيئة الأوراق المالية والسلع اجتماعاً ناقش فيه أبرز المستجدات في مجال الممارسات العالمية في أسواق الأوراق المالية، وأهم التطورات المتعلقة بالاتجاهات الحديثة في مجال الأنظمة الرقابية، ومعايير التحديث والتطوير للأسواق المالية بالدولة.

وناقش الاجتماع، الذي عقد بحضور سعادة عبدالله الطريفي الرئيس التنفيذي للهيئة، عدداً من القضايا التي تتعلق بقطاع الأوراق المالية بالدولة؛ وذلك بمشاركة وحضور بعض قيادات الهيئة.

وناقش الاجتماع تأثير الأوضاع المالية العالمية على الأسواق المالية والفرص المتاحة والمخاطر المترتبة على هذه الأوضاع والتطورات التي تطرأ على أدوار الهيئات الرقابية والتنظيمية كانعكاس لذلك.

كما ناقش الاجتماع القضايا المتعلقة بتطوير الأسواق المالية، مثل تقديم أدوات مالية جديدة للتداول في الأسواق بغرض تنويع المخاطر وتجنب الانتقال غير المرغوب للثروات، وتطوير سوق إيصالات الإيداع العالمية GDR في دولة الإمارات، وتعزيز سوق السندات بالدولة، وإيجاد إطار قانوني لسوق السندات يغطي كلاً من السندات والصكوك.

واستعرض الاجتماع عدداً من الأساليب الجديدة لجذب الاستثمار طويل الأجل لأسواق الإمارات، والمزيد من الطروحات التي تتعلق بسبل استثمار نظام المعاشات الداخلي في الأسهم والسندات والصكوك، والدور المتوقع للجهات التنظيمية في هذا الشأن.

وتم خلال الاجتماع الاطلاع على جهود الهيئة في مجال تطوير البنية التشريعية للأسواق المالية، وذلك في ضوء الخطة الاستراتيجية للهيئة وبرنامج العمل الموضوع، والذي يتم من خلاله تحديث وتطوير المزيد من الأنظمة واللوائح الخاصة بالتعاملات في أسواق الأوراق المالية مع الحرص على الأخذ بأرقى المعايير والممارسات العالمية في هذا الشأن. يشار إلى أن المجلس الاستشاري تأسس العام 2007 في إطار مساعي الهيئة للارتقاء بأداء الأسواق المالية بالدولة، ومواكبة أحدث التطورات والتشريعات العالمية في الأسواق المالية، وذلك بهدف تقديم الاستشارات الفنية لمجلس إدارة الهيئة وإعداد الدراسات اللازمة للموضوعات التي يطلبها. ويقوم المجلس بمتابعة المتغيرات المتعلقة بالقوانين والتشريعات والأنظمة الدولية وكذلك كافة الأنظمة الفنية في الأسواق المالية العالمية مع اقتراح ما يتلاءم منها مع مجال عمل الهيئة وأسواق الأوراق المالية والسلع بالدولة.

زارينا أنور تنضم لعضوية المجلس

إنضمت السيدة زارينا أنور إلى عضوية المجلس الاستشاري لهيئة الأوراق المالية والسلع.

والسيدة زارينا زميلٌ زائر بمركز الدراسات الإسلامية بجامعة أكسفورد بالمملكة المتحدة، وكانت قد تولت منصب رئيس هيئة الأوراق المالية الماليزية لمدة ست سنوات قبل تقاعدها في العام 2012، وتولت قبل ذلك منصب نائب الرئيس التنفيذي للهيئة، كما كانت عضواً بمجلس إدارتها منذ العام 2001.

وخلال فترة رئاستها للهيئة، استطاعت السيدة زارينا أن تطور أسواق رأس المال الإسلامية للارتقاء نحو تحقيق العديد من الإنجازات وسجلت أداءً غير مسبوق على الصعيدين المحلي والدولي، كما مثلت الهيئة الماليزية بحضور مميز بالمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (الايوسكو)، كما فعلت قنوات الاتصال والتنسيق والتعاون مع الهيئات المناظرة وشركائها الآخرين.

وقد شغلت السيدة زارينا منصب نائب رئيس لجنة الأسواق الناشئة التابعة لمنظمة (الايوسكو)؛ حيث مثلت اللجنة في المجلس الرقابي للمعايير الدولية للتقارير المالية. كما كانت لها مشاركات فعالة في الأعمال التنظيمية على المستوى الإقليمي، حيث شغلت منصب الرئيس لمنتدى أسواق رأس المال لرابطة دول جنوب شرق آسيا (Asian) لفترتين متتاليتين. كما سبق للسيدة زارينا أن تولت أيضاً منصب رئيس مجلس تنمية رؤوس الأموال، وصندوق تنمية أسواق رأس المال بماليزيا، فضلاً عن عضويتها لعدد من المنظمات الماليزية بما فيها مؤسسة التقارير المالية الماليزية، والمركز الدولي للتمويل الإسلامي، ومجلس إدارة المعهد الماليزي للنزاهة والشفافية.

«الأوراق المالية والسلع»: مبادرة رفع العلم تكريس لمفهوم المواطنة وتعبير عن تلاحم الشعب والقيادة

قامت هيئة الأوراق المالية والسلع برفع العلم احتفالاً بذكرى تولي صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة (حفظه الله)، مقاليد الحكم في دولة الإمارات، وتجاوباً مع المبادرة التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي(رعاه الله) في هذا الصدد.

وقام سعادة عبد الله الطريفي الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع برفع علم الدولة على مبنى الهيئة بدبي، وألقى كلمة بهذه المناسبة—التي شارك فيها كافة مديري وموظفي الهيئة- قال فيها "نستحضر في هذه اللحظات بكل الفخر والاعتزاز.. وبكل الوفاء والعرفان ذكرى الآباء المؤسسين والإنجاز العظيم للمغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مؤسس الدولة وباني نهضتها ورفيق دربه في تحقيق الحلم الغالي الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم طيب الله ثراه.

وأضاف سعادته "نحتفي بيوم العلم .. الذي يرفرف عالياً في سماء الوطن في ذكرى تولي صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان مقاليد الحكم في الدولة.. نرفع راية شموخنا وعنوان عزتنا.. كي نعبر عن ولائنا وإخلاصنا لقيادتنا الرشيدة التي حققت لدولة الإمارات التنمية الشاملة وواصلت سلسلة البناء والإنجاز وارتقت بها إلى مكانة متقدمة في صدارة الأمم المتحضرة.

وتابع "في يقيني أن دعوة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي (رعاه الله) الذي يسعدنا دائماً بمبادراته التي تثلج صدور أبناء الوطن الغالي- تمثل لفتة طيبة من قائد حكيم وتقدير مستحق لرئيس الدولة حفظه الله.. نموذج الحاكم القدوة الذي أحب شعبه وقدم كل نفيس وغالٍ من أجل الوطن. وما من شك في أن رفع العلم -الذي يجسد طموحات وآمال شعب الإمارات- في توقيت واحد إنما يحمل معنى رمزياً يشير إلى أن كل أبناء الإمارات قد اجتمعوا على قلب رجل واحد خلف القيادة الحكيمة، ويعبر عن تلاحم الشعب معها وتكاتف أيادينا تحت مظلة الاتحاد.

وأكد "أن الاحتفال بذكرى تولي الشيخ خليفة مقاليد الحكم برفع العلم الذي يوحد قلوبنا على عشق تراب الوطن.. هو مبادرة لإذكاء روح الانتماء الوطني وتكريس لمفهوم المواطنة وترسيخ لقيمة الانتماء للوطن.. ومن شأنها أن تعمق في نفوس الأجيال الفتية معاني سامية، وأن تشحذ همتهم ليشمروا عن سواعدهم ويستجمعوا طاقاتهم لتتواصل مسيرة البناء ويستمر عطاء الغرس المبارك".

محمد خليفة الحضري أول عربي عضو بمجلس إدارة المنظمة العالمية للإفصاح الإلكتروني XBRL

اختارت المنظمة العالمية للإفصاح الإلكتروني سعادة محمد خليفة الحضري نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المؤسسية والمساندة عضواً بمجلس إدارة المنظمة، ليصبح بذلك أول إماراتي وعربي ينضم لعضوية المنظمة التي تتولى تقديم الدعم والإشراف على نشر نظام الإفصاح الإلكتروني (لغة البرمجة المرنة للإفصاح الإلكتروني عن التقارير المالية التي تصدرها الشركات والجهات المختلفة) حول العالم. يشار إلى أن الحضري كان قد سبق اختياره من قبل المنظمة سفيراً لها في المنطقة العربية أوائل هذا العام تقديراً لجهوده في التعريف بمعيار الإفصاح الإلكتروني ونشره في المنطقة.

عزيزي المستثمر..

إبلاغك رقم حسابك المصرفي للسوق المالي يمكّنك من تحويل التوزيعات لأكثر من ورقة مالية في المرة الواحدة، ويضمن حقوق المساهمين الذين لم يقوموا بالصرف إما لعدم علمهم بوجود توزيعات، أو عدم تمكنهم من التوجه لاستلام التوزيعات، أو لأي سبب آخر.

سعادة عبدالله الطريفي الرئيس التنفيذي للهيئة أثناء رفع العلم أمام مبنى الهيئة بدبي بحضور بعض مديري الهيئة وموظفيها

أول جهة اتحادية تحصل على اعتماد بتطبيقها من شركة «لويدز» العالمية

هيئة الأوراق المالية تطبق مواصفة إدارة المخاطر 31000:2009

حصلت وحدة التدقيق الداخلي بهيئة الأوراق المالية والسلع على اعتماد بتطبيق متطلبات ومعايير مواصفة إدارة المخاطر 31000:2009 بعد تمكنها من اجتياز كافة مراحل المراجعة والتدقيق بهذا الخصوص، وبذلك أصبحت الهيئة أول جهة اتحادية تحصل على هذه المواصفة القياسية من مؤسسة "لويدز ريجسترز كواليتي أشورانس العالمية (LRQA) ".

وتسلم سعادة عبد الله الطريفي الرئيس التنفيذي للهيئة التقرير الخاص بذلك من باسم عبيد مدير شركة "لويدز ريجيستر في منطقة الشرق الأوسط ".

وقد تأهلت وحدة التدقيق الداخلي بالهيئة للحصول على هذا الاعتماد بعد اجتيازها عملية المراجعة التي أجرتها الشركة على مدى شهر كامل، وذلك للتأكد من مطابقة الإجراءات المتبعة في الهيئة لأفضل المواصفات المعيارية المتبعة عالمياً.

وتجدر الإشارة إلى أن الهيئة قد قامت باستكمال كافة متطلبات المواصفة من تصميم النظام، والمنهجية المتبعة، والتطبيق العملي، وورش التوعية للمعنيين بالجهود الذاتية اعتماداً على خبرات وحدة التدقيق الداخلي ووحدة الاستراتيجية دون الاستعانة بأية جهات استشارية خارجية. ويعكس حرص الهيئة على تلبية متطلبات مواصفة إدارة المخاطر المؤسسية الداخلية مراعاة تمكين الهيئة من تصنيف المخاطر الداخلية وفقاً لنتائج التدقيق الداخلي على مختلف إدارات الهيئة ووحداتها وتطبيق خطط ونظم إدارة المخاطر بناءً على الاطار العام لمواصفة إدارة المخاطر 31000:2009 وفق المنهجية المعدة لذلك، الأمر الذي يسهم في التركيز على الجوانب الأكثر أولوية للبدء في معالجتها بالشكل الملائم والتوقيت السليم.

هيئة الأوراق المالية تحتفل باليوم الوطني الثاني والأربعين

نظمت هيئة الأوراق المالية والسلع احتفالية نوعية بمناسبة اليوم الوطني الثاني والأربعين لدولة الإمارات، وذلك في مقرها في أبوظبي وفرع الهيئة بدبي، بحضور سعادة عبد الله الطريفي الرئيس التنفيذي للهيئة ونواب الرئيس التنفيذي ومديري الإدارات وكافة موظفي الهيئة.

وافتتح الرئيس التنفيذي للهيئة فعاليات الحفل وألقى كلمة وجه خلالها التهنئة للقيادة الحكيمة للدولة بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة (حفظه الله) وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي (رعاه الله)، وإخوانهما أصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى حكام الإمارات.

وثمن في كلمته ذكرى قيام دولة الاتحاد، واستذكر الأيادي البيضاء للمغفور لهما بإذن الله تعالى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مؤسس دولة الاتحاد وباني نهضتها والشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم، اللذين قدما بعطائهما وإنجازاتهما مثلاً نادراً على درب الإخلاص والتفاني من أجل رفعة شأن الوطن. ونوه سعادته بالتطور الكبير الذي شهدته دولة الإمارات خلال الفترة الماضية من عمر الاتحاد، والمكانة العالية التي تبوأتها الدولة على مختلف الأصعدة، والإنجازات الهائلة التي حققتها من واقع تقارير التنافسية والمؤشرات العالمية.

وقد نظمت الهيئة حفلاً في الحديقة المقابلة لمقرها في أبوظبي وقاعة المسرح في مبنى فرع الهيئة بدبي، وتضمن الحفل تقطيع كعكة الاحتفال، والتقاط صورة جماعية لكافة موظفي الهيئة بحضور الرئيس التنفيذي للهيئة، وتقديم عروض لفرق شعبية ومسابقات تراثية ولوحات فنية بعنوان "كل العرب" قدمها طلبة مدرستي الآفاق النموذجية في أبوظبي، ولوحة فنية أخرى بعنوان (الغوص، إضافة إلى رقصة اليولة) لطلبة مدرسة زايد بن سلطان في دبي.

وقد تم تزيين مبنى الهيئة في مقرها بأبوظبي وفرعها بدبي بعلم الإمارات وملصق شعار روح الاتحاد الـ42، وكذلك تزيين إدارات الهيئة بالأعلام واللافتات، كما تم نصب خيمة تراثية وعريش ضم معرضاً للصور الفوتوغرافية، وحنّاية، وصقار، ونماذج من الأكلات الشعبية، كما تم توزيع بعض الهدايا الرمزية -التي تعبر عن تراث الدولة وتمجد ماضيها وحاضرها- على المشاركين في الاحتفال.

لتطوير خبرات وكفاءات العاملين في السوق المالية

الهيئة تكرم 23 من الحاصلين على شهادة ضابط الامتثال المعتمد

احتفل مركز التدريب في هيئة الأوراق المالية والسلع بتأهيل الدفعة الأولى من الملتحقين ببرنامج "شهادة ضابط الامتثال المعتمد" الذين نجحوا في اجتياز البرنامج المهني. ويؤهل البرنامج منتسبيه للعمل في مجال الخدمات المالية بالدولة، وتم تنفيذه بالتعاون مع الجمعية الدولية للامتثال، والمركز الدولي للتدريب على الالتزام وكلية مانشستر للأعمال التي شاركت في إعداد البرنامج ووضع الاختبارات.

وقام سعادة عبد الله الطريفي الرئيس التنفيذي للهيئة وهيلين لانجتون المدير التنفيذي وممثلة الجمعية العالمية للامتثال بتوزيع شهادات اجتياز برنامج التأهيل المهني على الخريجين الذين أنجزوا متطلبات البرنامج، وذلك خلال حفل تكريم أقيم لهذا الغرض في مقر الهيئة بدبي. وقد ضمت الدفعة ثلاثة عشرة من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة – من أصل 23 انضموا إلى البرنامج– أنجز غالبيتهم البرنامج بتقدير امتياز وجيد جداً.

وتعد هذه هي المرة الأولى في دولة الإمارات التي يتم فيها تقديم هذا البرنامج المهني الذي يؤهل الحاصلين عليه للقيام بوضع وتنفيذ استراتيجية الامتثال والوقاية من مخاطر عمليات غسل الأموال والاحتيال، وهو ما يساهم في حماية المؤسسات الاقتصادية من الخسائر المالية ومن الإضرار بسمعتها. كما يؤهل البرنامج المنضمين إليه كذلك للقيام بمهمة إدارة العلاقات مع الجهات التنظيمية وأجهزة إنفاذ القانون والإدارة العليا، وينمي القدرة على فهم المخاطر بما يمكن من تصميم نظام امتثال فعال لإدارتها.

ويسهم البرنامج في ترسيخ معايير التميّز المهني وضمان سلامة الممارسات المتعلقة بكافة المعاملات التي تتم في قطاع الأوراق المالية، ويعد"البرنامج ثمرة لجهود الهيئة المتواصلة من أجل الارتقاء بكفاءة العاملين في قطاع الأوراق المالية ودعم الامتثال للتشريعات الاقتصادية وتطبيق أفضل الممارسات العالمية، بما يخدم الاقتصاد الوطني ويعزز ثقة المستثمرين في اقتصاد الدولة ".

وتم تصميم البرنامج التأهيلي لهذه الشهادة بحيث يستوعب المتطلبات المحلية والإقليمية ويتماشى مع أفضل الاستراتيجيات والممارسات العالمية.

ولم تدخر الهيئة جهداً في العمل مع الجمعية العالمية للامتثال والشركاء الآخرين لنشر التوعية اللازمة من خلال الندوات والمؤتمرات، والتأكيد على أهمية الدور الذي يقوم به الامتثال والمطابقة في تحسين الأداء الاقتصادي وزيادة ثقة المستثمرين".

البيئة التنظيمية (وتضم أهداف رقابة الخدمات المالية، وتطوير رقابة الخدمات المالية، ومخاطر الأوراق المالية المعروضة .والتعريف بأسواق رأس المال/أسواق الأسهم).، وتتعلق الوحدة الثانية باللوائح الدولية ولوائح الإمارات العربية المتحدة (حيث تشمل لمحة عامة عن التشريعات الدولية الأخيرة .والمنظمات الرقابية الدولية وتأثيرها، والجهات و اللوائح التنظيمية في الإمارات العربية المتحدة). أما الوحدة الثالثة فتتناول دور وظيفة الامتثال وفهم المخاطر، (وتتضمن المسؤولية عن الامتثال، والأنواع المختلفة من نشاط مسؤولي الامتثال، وكيف يمكن وضع أولوياتها وإدارة المخاطر وإدارة العلاقات الرئيسة: الخارجية والداخلية) .

جانب من الاحتفال بحديقة العاصمة المواجهة لمقر الهيئة بأبوظبي

مدخل الهيئة في دبي مزين بالأعلام واللافتات

مشاركات تراثية تضمنت عروض الحناية والعريش ومعرض صور من الماضي ضمن خيمة تراثية

خلال جلسات منتدى الحوار العربي الأوربي

الهيئة تعرض تجربة الإمارات في تطوير التمويل الإسلامي وأسواق رأس المال

أكد سعادة عبدالله الطريفي الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع ريادة دولة الإمارات العربية المتحدة في صناعة التمويل الإسلامي بما لديها من مقومات وعناصر جذب تؤهلها لأن تتبوأ مركز الصدارة عالمياً، وفي مقدمتها دعم القيادة الرشيدة، التي وضعت خارطة طريق مستقبلية جسدت رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي "رعاه الله" بجعل دبي عاصمة للاقتصاد الإسلامي في العالم، وذلك من خلال الخطة الاستراتيجية التي أطلقها سموه لتطوير هذا القطاع.

رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد بجعل دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي رسخت صدارة الإمارات عالمياً

جاء ذلك خلال إلقاء سعادته كلمة المتحدث الرئيس في افتتاح جلسات منتدى الحوار المصرفي العربي الأوروبي الذي عقد في روما، تحت شعار "التكامل لاقتصاد أفضل".

وعرضت هيئة الأوراق المالية والسلع خلال المنتدى تجربة الإمارات في تطوير التمويل الإسلامي وأسواق رأس المال، بهدف تعميم الاستفادة من هذه التجربة على المشاركين في جلسات المنتدى ومختلف الأوساط العربية والدولية والمساهمة في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية وتعزيز دورها لما فيه خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية إقليمياً وعالمياً، وخصوصاً مع تتالي المبادرات والإنجازات التي ترسخ مكانة دولة الإمارات على خريطة الاقتصاد الإسلامي، والتي كان أحدثها الإعلان عن فوز دبي باستضافة الدورة العاشرة من المنتدى الاقتصادي الإسلامي 2014، الذي يستقطب سنوياً مشاركة واسعة من رؤساء الحكومات وصناع القرار والخبراء البارزين.

وتطرق العرض إلى المقومات التي تميز صناعة التمويل الإسلامي في الدولة، وفي مقدمتها عدد المصارف الإسلامية العاملة بالدولة الذي يبلغ 7 مصارف من بينها أقدم مصرف إسلامي يقدم خدمات مصرفية للأفراد في العالم، وهو بنك دبي الإسلامي، فضلاً عن المصارف التقليدية التي تقدم منتجات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية بنظام النوافذ الإسلامية، بالإضافة إلى شركات التمويل وشركات التأمين التي تعمل وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.

وأوضح العرض أن هذه المقومات تدعمها بيئة تنظيمية قوية حيث أصدر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي قانونا منظما لأنشطة المصارف والمؤسسات المالية والشركات الاستثمارية الإسلامية (القانون رقم (6) لعام 1985)، بالإضافة إلى مبادرته بوضع حلول متوافقة مع الشريعة الإسلامية لإدارة السيولة، وتطويره لآلية جديدة يتم بموجبها منح تسهيل مرابحة مضمونة بهدف توفير مصدر للسيولة للمصارف الإسلامية، فضلاً عن أن هيئة الأوراق المالية والسلع لديها نظام لإصدار وإدراج الصكوك الإسلامية -يجري حالياً تطويره وفق أفضل الممارسات العالمية.

ودعت الهيئة إلى ضرورة وجود إطار تنظيمي ورقابي يضمن تحقيق توحيد الفتاوى وتفسيرات أحكام الشريعة المتعلقة بالعقود، مشيرا الى أن العقود والصفقات المنفذة تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، فيما يصب في خانة تدعيم ثقة أصحاب المصلحة والفئات المختلفة بصناعة التمويل الإسلامي. وأكدت ضرورة التنسيق الكامل وتضافر الجهود بين الجهات التنظيمية والتشريعية وتنسيق الأدوار فيما بينها، لإيجاد بنية أساسية ونظام مالي متوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية لضمان وجود تشكيلة مناسبة من المنتجات المالية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

«الأوراق المالية» تحدّث نظام إصدار وإدراج الصكوك والسندات وفق أفضل الممارسات العالمية

خلال اجتماعه السادس

مجلس أمناء مركز التدريب يستعرض مؤشرات الأداء ومقترحات التطوير

عقد مجلس أمناء مركز التدريب في هيئة الأوراق المالية والسلع اجتماعه السادس برئاسة سعادة عبد الله الطريفي الرئيس التنفيذي للهيئة رئيس مجلس أمناء المركز، وذلك في مقر فرع الهيئة بدبي. تم الاجتماع بحضور الدكتور بسام الساكت والدكتور جاسم علي الشامسي وزهير تميم الجركس والدكتور عبيد سيف الزعابي مدير مركز التدريب وفريق العمل بالمركز.

وناقش الاجتماع تقرير الإنجازات ومؤشرات الأداء لمركز التدريب خلال العام 2014، ومتابعة قرارات وتوصيات الاجتماع الخامس. وقد تم خلال الاجتماع استعرض برنامج الندوات العامة المقترحة للمستثمرين والمتعاملين في أسواق المال العام 2014، وكذلك البرامج التدريبية لموظفي الأسواق وشركات الوساطة للعام نفسه، كما تمت مناقشة مشروع التعليم المهني المستمر (CPD) للعاملين في قطاع رأس المال.

وتم أيضاً خلال الاجتماع الاطلاع على مقترح اعتماد الشركاء الاستراتيجيين لتقديم خدمات التدريب.

واستعرض مجلس الأمناء الخطة التسويقية للمركز ومن بينها مقترح تحديث شعار المركز وتصميم المواد التسويقية والإعلانية والموقع الإلكتروني.

وناقش المجلس كذلك ملخص دراسة مقارنة بين مركز التدريب الماليزي (SADIC) و مركز هيئة الأوراق المالية و السلع للتدريب (SCATC).

وتم في بداية الاجتماع الاحتفال بفوز دبي باستضافة إكسبو 2020 واليوم الوطني الـ 42 لقيام الاتحاد.

الهيئة تشارك في اجتماعات اللجنة الوزارية ولجنة رؤساء مجالس إدارات هيئات الأسواق المالية لدول «التعاون»

شاركت هيئة الأوراق المالية والسلع في الاجتماعين الرابع للجنة الوزارية لرؤساء مجالس إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول مجلس التعاون، والاجتماع التاسع للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) بدول مجلس التعاون الخليجي، اللذين عُقدا بمقر الأمانة العامة في مدينة الرياض.

ترأس وفد الهيئة في اجتماع اللجنة الوزارية، نيابة عن معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد رئيس مجلس الإدارة، سعادة عبدالله الطريفي الرئيس التنفيذي للهيئة.

وتم خلال الاجتماعين استعراض آخر المستجدات والتطورات في الأسواق المالية بدول المجلس وتبادل المشورة بشأنها واتخاذ بعض القرارات الهامة التي من شأنها تعزيز مسيرة التكامل بين الأسواق الخليجية.

وأقر الاجتماع البنود الواردة على جدول الأعمال، واتفق أعضاء اللجنة على رفع مذكرة التفاهم بين الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس للموافقة عليها، تمهيداً للتوقيع عليها.. بحيث تكون بمثابة إطار تنظيمي للتعامل بين الجهات الرقابية المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس.

وتم خلال الاجتماعات استعراض الدراسة المقدمة من هيئة الأوراق المالية والسلع حول تعزيز الدور الرقابي والتنظيمي لهيئات الأسواق المالية بدول المجلس وفق المعايير الموضوعة من قبل المنظمة العالمية لهيئات الأوراق المالية (أيوسكو) ودفع سبل التنسيق بين الجهات التنظيمية والأسواق المالية.

واستهدفت الدراسة تحديد طبيعة العلاقة بين الأسواق المالية والجهات المنظمة لها من حيث قدرة هذه الجهات على الرقابة على هذه الأسواق والصلاحيات المتوافرة لديها بموجب القوانين المطبقة، بالإضافة إلى قدرة هذه الجهات على فرض عقوبات على الأسواق المالية والعاملين بها.

وتم خلال اجتماع اللجنة الوزارية مناقشة القواعد الموحدة لإدراج الأوراق المالية، حيث اطلعت اللجنة على توصيات الاجتماع التاسع للجنة رؤساء الهيئات الأسوق المالية، واتفقت اللجنة الوزارية على التوصية للمجلس الوزاري بالرفع للمجلس الأعلى للموافقة على الاستمرار في تطبيق القواعد الموحدة لإدراج الأوراق المالية .

بهدف التعاون في مجالي التنمية البشرية والبحوث العلمية

«الأوراق المالية والسلع» توقع مذكرة تفاهم مع جامعة دبي

سعادة محمد الحضري ود. عيسى بستكي أثناء التوقيع على مذكرة التفاهم

وقعت هيئة الأوراق المالية والسلع مذكرة تفاهم مع جامعة دبي، تستهدف تعزيز أواصر التعاون في مجال الاستشارات المهنية والدعم والتطوير المؤسسي بشكل عام وفي مجال التنمية البشرية والإدارية والاجتماعية بشكل خاص.

وقع الاتفاقية سعادة محمد خليفة الحضري نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المؤسسية والمساندة بالهيئة وسعادة الدكتور عيسى محمد بستكي مدير جامعة دبي، وذلك بحضور عدد من المديرين والمسؤولين من الهيئة وعمداء كليات الجامعة.

وأكد نائب الرئيس التنفيذي للهيئة أن "حرص الهيئة على توقيع مذكرة التفاهم يأتي ترجمة لرؤيتها في تعزيز العلاقات مع الشركاء الاستراتيجيين، ودعم أواصر التعاون مع أفضل المؤسسات العلمية والبحثية داخل الدولة وخارجها، وتعظيم الاستفادة من المناهج العلمية المعتمدة محلياً وعالمياً لدى هذه المؤسسات بغرض دعم الخطط الاستراتيجية والتشغيلية للهيئة والارتقاء بأداء كوادرها البشرية وفق أفضل المعايير العلمية، وتطوير بنيتها المؤسسية والتقنية، بما يعكس رؤية القيادة الرشيدة للدولة في نشر ثقافة الإبداع والتميز وتبني أفضل الممارسات العالمية.

مذكرة تفاهم بين الهيئة وأكاديمية اتصالات

وقعت هيئة الأوراق المالية والسلع وأكاديمية اتصالات مذكرة تفاهم، بهدف الاستفادة من برامج التأهيل والتدريب التي يقدمها كل طرف للآخر بما يكفل تطوير عمل أسواق المال في الدولة، والأنشطة والخدمات المالية بصفة عامة، والارتقاء بمستوى الأداء المهني للعاملين في هذا المجال بصفة خاصة.

وقع المذكرة عن الهيئة د.عبيد الزعابي مدير فرع دبي وعن الأكاديمية علي القايدي المدير العام بالوكالة.

وتتضمن المذكرة تبادل الخبرات والدراسات والتعاون بينهما والتنسيق بشأن تطوير التعاون والتفاهم المشترك في مجالات التأهيل والتدريب والتعليم التي ينظمها الطرفان.

وتقترح المذكرة البرامج التدريبية للمهنيين العاملين في مجال الخدمات المالية وذلك بالاتفاق بين الطرفين بهدف تطويرهم والارتقاء بمستوياتهم المهنية بما يحقق المعرفة الجيدة بالمنتجات والأدوات المالية المتداولة في الأسواق المالية.والتشجيع على التعليم المستمر والتطوير المهني في مجال الخدمات المالية.. كما تنص على التعاون في مجال التدريب والتأهيل والتوعية والاستشارات المهنية والدعم والتطوير وتنظيم المؤتمرات وورش العمل والندوات المتخصصة، وذلك ضمن حدود صلاحيات كل منهما وذلك في المجالات التي تتعلق بالقطاعات المالية والاقتصادية والتنموية، بالإضافة إلى المساهمة في رفع كفاءة العاملين والمهتمين بهذه المجالات.

قناة تليفزيونية لتوعية المستثمرين في الأسواق المالية

وقعت هيئة الأوراق المالية والسلع مذكرة تفاهم مع شركة "رؤية الإمارات" تستهدف تعزيز التعاون بين الجانبين في مجال التوعية الاستثمارية من خلال إطلاق قناة تليفزيونية على النحو الذي يرتقي بالأداء في قطاع الأوراق المالية، ويسهم في نمو وتطور الأسواق المالية وأسواق السلع. وقع المذكرة سعادة عبدالله الطريفي الرئيس التنفيذي للهيئة وسعادة حميد راشد ساحوه الرئيس التنفيذي لشركة "رؤية الإمارات"، وذلك بحضور عدد من المسؤولين والمختصين من الجانبين.

وبمقتضى المذكرة يتم تنفيذ التعاون من خلال 3 مراحل رئيسية تسبقها مرحلة مبدئية تمثل البث التجريبي حسب التفصيل الآتي:

- المرحلة الأولى: النقل المباشر للتداولات في الأسواق المالية بالدولة من خلال عرض مؤشر سوق الإمارات للأوراق المالية/ شاشة التداول الحي الذي سيتم بثه عبر القناة التلفزيونية.
- المرحلة الثانية: بث برامج تلفزيونية متخصصة في مجال أسواق المال، وتغطية إعلامية يومية لأهم الأخبار ذات الصلة بعد فترة النقل المباشر للتداولات.
- المرحلة الثالثة: تطوير تطبيق خاص بالطرف الأول عبر (elife TV App Store).

وبناء على الاتفاق الذي تم توقيعه بين الجانبين تقوم هيئة الأوراق المالية ببث رسائل توعوية للمستثمرين، سواء في شكل مادة فيلمية أو من خلال شريط المعلومات أسفل الشاشة، وعرض بعض الأفلام الوثائقية أو التسجيلية أو التوعوية التي تقوم بإنتاجها، أو فعالياتها المسجلة مسبقاً، بما في ذلك ندوات التوعية الموجهة للمستثمرين والمؤتمرات ذات الطابع المهني والعلمي ذات العلاقة بقطاع الأوراق المالية والسلع بالدولة، فضلاً عن بث أخبار تتعلق بصدور تشريعات أو قرارات أو لوائح ذات صلة بأسواق المال.

سعادة راشد البلوشي يصافح مدير الجامعة الأمريكية بالوكالة عقب التوقيع على مذكرة التفاهم

سوق أبوظبي يوقع مذكرة تفاهم مع الجامعة الأمريكية في الشارقة

وقع سوق أبوظبي للأوراق المالية مذكرة تفاهم مع الجامعة الأمريكية في الشارقة، يقوم السوق بموجبها بتنظيم الندوات وورش العمل لطلاب الجامعة لشرح إجراءات السوق و أساليب التداول في الأسواق المحلية، وذلك للمساعدة في تأهيل الطلبة نحو مهن محتملة في عالم التجارة بالأوراق المالية، ويوفر السوق للجامعة تاريخ سجلات التداول والبيانات المالية لاستخدامها بغرف الفصول التعليمية بالجامعة.

وقع المذكرة راشد البلوشي، الرئيس التنفيذي للسوق وتوماس هوكستيتلر، مدير الجامعة بالوكالة وذلك بحضور ممثلين رفيعي المستوى من كلا الجانبين.

وقال راشد البلوشي، الرئيس التنفيذي لسوق أبوظبي للأوراق المالية، إنه لمن دواعي سرورنا توقيع هذه الاتفاقية مع الجامعة الأمريكية في الشارقة حيث أنها تتمتع بسمعة متميزة في المنطقة ونحن حريصون جدا على التعاون معها في عدد من المجالات ذات الاهتمام المشترك. ونحن متأكدون أن هذا الاتفاق البنّاء سيسهم في تعزيز العلاقات بين مؤسستينا."

.. ويسعى لتطبيق عرض أسهم الشركات الخاصة على شاشات التداول

يسعى سوق أبوظبي للأوراق المالية بالتنسيق مع هيئة الأوراق المالية والسلع، لاستصدار قرار يسمح بموجبه بتطبيق عرض سعر السهم للشركات الخاصة على شاشات عرض تداول الأسهم في قاعة تداول السوق.

وقال راشد البلوشي الرئيس التنفيذي للسوق: "هذا الإجراء يوفر دوراً فاعلاً يهدف إلى إيجاد سيولة للسوق والشركات بأسعار عادلة لأسهم الشركات، وتفعيل إيجاد قوى عرض وطلب لأسهم هذه الشركات".

وكان سوق أبوظبي للأوراق المالية قد وقع مؤخراً اتفاقية أمين السجل مع شركة منازل العقارية المساهمة الخاصة المتخصصة في مجال الاستثمار العقاري، بحضور مجموعة من مديري ومسؤولي الجانبين وعدد من ذوي الاختصاص.

وقع الاتفاقية راشد البلوشي الرئيس التنفيذي للسوق، ومحمد مهنا القبيسي رئيس مجلس إدارة شركة منازل العقارية. وبموجب الاتفاقية، يلتزم سوق أبوظبي للأوراق المالية بتوفير نظام إلكتروني لحفظ الأسهم، بالإضافة إلى توليه مسؤولية نقل ملكية أسهم الشركة وإتمام إجراءات الرهن وفك الرهن وغيرها، وفقاً للقوانين المعمول بها لدى سوق أبوظبي للأوراق المالية وقانون تأسيس الشركات.

راشد البلوشي نائباً لرئيس اتحاد بورصات جنوب آسيا

انتخب الرئيس التنفيذي لسوق أبوظبي للأوراق المالية، سعادة راشد البلوشي، مؤخراً نائباً لرئيس مجلس إدارة اتحاد بورصات جنوب آسيا في الاجتماع السنوي للجنة التنفيذية للاتحاد، ليكون بذلك أول مسؤول عربي يتم انتخابه لتولي منصب نائب الرئيس في المنظمة منذ إنشائها. وقال راشد البلوشي "يشرفني اختياري لهذا المنصب، وأعتبر أنه إنجاز يحسب لسوق أبوظبي للأوراق المالية، وأتطلع إلى التعاون البناء مع أعضاء المنظمة من أجل دفع أهدافنا وتطلعاتنا المشتركة إلى الأمام".

سوق أبوظبي يبدأ اختبار نظام التداول الجديد «اكستريم»

بدأ سوق أبوظبي للأوراق المالية تطبيق إجراء الاختبارات على نظام التداول الجديد "اكستريم" الذي يعد الأحدث على مستوى المنطقة.

وأفاد السوق بأن تطبيق هذا الاختبار يعد خطوة أولى للتأكد من جاهزية شركات الوساطة وأنظمتها ومواءمتها للتعامل مع نظام التداول الجديد بالسوق.

وأضاف أن الهدف من تلك الاختبارات هو كشف قدرة الانظمة المختارة على تحمل العمل مع نظام التداول الجديد، ومدى جاهزية الانظمة وشبكة الربط في الشركات المشاركة في الاختبار لتطبيق استخدام نظام اكستريم في عمليات التداول اليومية التي تحدث في السوق ومدى التحمل للأوامر المكثفة. وأضاف السوق أن الاختبار كان ناجحا وأن إدارة السوق تتلقى حالياً ملاحظات الجهات المشاركة في الاختبار لمعالجتها استعداداً لإطلاق النظام الجديد للتداول في يناير 2014.

اتفاقية تعاون بين سوق أبوظبي و«تداول» السعودية

وقع سوق أبوظبي للأوراق المالية مذكرة تفاهم مع السوق المالية السعودية «تداول» وذلك لأجل تعزيز التعاون المشترك وتعزيز العلاقات الثنائية بين السوقين، وذلك خلال حفل أقيم بهذه المناسبة في المركز الإعلامي في المقر الرئيسي لـ"تداول" بالعاصمة السعودية الرياض.

ووفقاً لمذكرة التفاهم التي قام بتوقيعها كل من راشد البلوشي الرئيس التنفيذي لسوق أبوظبي للأوراق المالية، والمدير التنفيذي للسوق المالية السعودية عادل بن صالح الغامدي، فقد اتفق الطرفان على تبادل المعلومات والتجارب بما يعزز مستويات التواصل والتعاون المشترك، حيث سيشتمل هذا التعاون على وضع برنامج يتيح إمكانية تبادل الخبرات، والاستفادة من الكفاءات التي يزخر بها السوقان واستكشاف فرص العمل المشترك، وتبادل معلومات الأسواق المالية والطرح المشترك، إضافة إلى التعاون في مبادرات تطوير الأسواق.

100% نسبة التزام الشركات المحلية بالافصاح خلال الربع الثالث بسوق دبي

قال بيان صادر عن سوق دبي المالي إن الشركات المحلية المدرجة في السوق سجلت معدل التزام بلغت نسبته 100% من حيث الإفصاح عن البيانات المالية للربع الثالث من العام 2013 في حدود المهلة الزمنية القانونية وهي 45 يوماً من انتهاء الفترة. وأضاف أن الشركات المساهمة العامة المحلية المدرجة لديه، وعددها 42 شركة، أفصحت عن بياناتها المالية الفصلية للربع الثالث من العام الحالي مع استثناء شركة أملاك للتمويل لأسباب إجرائية

ولفت البيان إلى أنه تم تعليق تداول أسهم شركتي إدراج مزدوج لم تلتزما بالإفصاح عن البيانات الفصلية وفق متطلبات هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق دبي المالي وهما شركة المدينة للتمويل والاستثمار ومجموعة الصناعات الوطنية القابضة

سوق دبي يعتمد «الرمز» لمزاولة «التداول المباشر»

أعلن سوق دبي المالي مؤخراً عن اعتماد شركة "الرمز للأوراق المالية" لممارسة نشاط التداول المباشر في السوق، بعد إنجاز كل متطلبات إضافة هذا النشاط إلى قائمة خدمات الشركة، ليرتفع بذلك عدد شركات الوساطة التي توفر هذه الخدمة إلى 6 شركات . وتعكف إدارة السوق حالياً، وبالتعاون مع هيئة الأوراق المالية والسلع، على مراجعة طلبات من شركات عدة أخرى ترغب في مزاولة النشاط نفسه . وتتيح خدمة التداول المباشر لشركات الوساطة تفويض أحد الوسطاء العالميين لتنفيذ أوامر البيع والشراء مباشرة في سوق دبي المالي من خلال حزمة برامج التداول المباشر DMA التي تخصصها الشركة، وذلك كشكل من أشكال التداول الإلكتروني عبر الإنترنت، بما يعني أنه أصبح بمقدور الوسيط العالمي التداول مباشرة في السوق .

وتعكس هذه الخطوة الاهتمام المتزايد من قبل المستثمرين العالميين بالاستثمار في الأوراق المالية المدرجة في سوق دبي المالي .

سوق دبي ينظم منتدى حول "الاكتتابات العامة"

استبيان: 76% من المستثمرين على استعداد للمشاركة في الاكتتابات العامة خلال الـ 12 شهراً المقبلة

نظم سوق دبي المالي في شهر نوفمبر الماضي "منتدى سوق دبي المالي وناسداك دبي الثاني حول الاكتتابات العامة، تحت عنوان "الاكتتابات العامة" – الاستعداد، التوقيت، وعوامل الجذب"، بمشاركة 80 مسؤولاً رفيع المستوى يمثلون 53 شركة، بينهم العديد من رؤساء وأعضاء مجالس الإدارات والمسؤولين التنفيذيين في مجموعة منتقاة من الشركات الإماراتية، بما في ذلك شركات عائلية وخاصة وشركات حكومية إلى جانب حشد من الخبراء العاملين في قطاع استشارات الاكتتابات العامة الأولية.

سعادة عيسى كاظم

ويأتي تنظيم هذا المنتدى في وقت يستعد فيه قطاع الاكتتابات العامة الأولية لبدء مرحلة جديدة من النشاط، ووسط اهتمام متزايد من جانب جمهور المستثمرين بالمشاركة في أية اكتتابات مرتقبة خلال الشهور القليلة المقبلة. وتشير نتائج استبيان أجراه سوق دبي المالي خلال شهر نوفمبر الماضي عبر موقعه الإلكتروني بشأن رؤية المستثمرين حول الاكتتابات العامة، وتم استعراضها خلال المنتدى، إلى أن 76% من المشاركين أكدوا استعدادهم للمشاركة في اكتتابات عامة خلال الشهور الاثني عشر المقبلة، وأبدى غالبيتهم اهتماماً خاصاً بالمشاركة في اكتتابات عامة لشركات حكومية ومجموعات عائلية وخاصة.

شملت عينة الاستبيان 1033 من المستثمرين الأفراد والمؤسسات، وجاء قطاعا الفنادق والسياحة، والتجزئة في مقدمة القطاعات الجديدة التي يرغب المستثمرون في انضمامها للسوق عبر تنفيذ اكتتابات عامة، وذلك إلى جانب القطاعات الرئيسية التقليدية وخاصة العقارات والإنشاءات، والمصارف.

وقد مثل المنتدى منصة للاستماع لأفكار قيمة من جانب المتحدثين ومديري الجلسات حول العديد من الموضوعات ذات الصلة بقطاع الاكتتابات العامة الأولية ومنها: حركة وتطورات سوق المال في دبي، الفرص المحتملة للشركات في ضوء مستجدات البيئة التنظيمية، رؤية المستثمرين في الإمارات حول الاكتتابات العامة، وخارطة الطريق لتنفيذ اكتتابات وإدراجات ناجحة، والخبرات والدروس المستفادة من التجربة الناجحة للشركات المدرجة.

ويشير استبيان سوق دبي المالي حول رؤية المستثمرين لقطاع الاكتتابات العامة إلى أن أبرز ثلاثة عوامل يلتفت إليها المستثمرون عند اتخاذ قرار المشاركة تتمثل في الأداء المالي للشركة، والمؤسسين والإدارة، وشهرة العلامة التجارية، في حين منح المستثمرون الأفراد أهمية إضافية لرأي الخبراء وركز المستثمرون الأفراد على الحضور الإعلامي للشركة كأحد العوامل المؤثرة في قرار المشاركة في الاكتتاب، وركز المستثمرون المؤسساتيون على رأي الخبراء كأحد العوامل المؤثرة عند اتخاذ القرار.

وقد تم خلال المنتدى إلقاء الضوء على التجارب الناجحة لعدد من الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق دبي المالي وناسداك دبي ومنها: العربية للطيران وموانئ دبي العالمية، إضافة إلى مناقشة تطورات البيئة التنظيمية بمشاركة خبراء من هيئة الأوراق المالية والسلع وسلطة الخدمات المالية في دبي.

وقال سعادة عيسى كاظم، رئيس مجلس إدارة، شركة سوق دبي المالي: " يعمل سوق دبي المالي بدأب على تشجيع المجموعات العائلية وشركات المساهمة الخاصة على الإدراج في سوق دبي المالي وناسداك دبي بما يسهم في تنوع الفرص الاستثمارية المتاحة، ويمكن جمهور المستثمرين من الاستفادة من معدلات النمو العالية التي تحققها كافة قطاعات الاقتصاد الوطني. ويأتي تنظيم هذا المنتدى في إطار حرص السوق على إثراء النقاش بين مختلف المتعاملين حول العديد من القضايا ذات الصلة بالأسواق وإبراز أهمية أسواق المال في مساعدة الشركات على تحقيق النمو المستدام.

الإمارات تتصدر قائمة أفضل 10 اقتصادات أداء في 85 مؤشراً عالمياً منذ بداية 2013

8
مرتبة الإمارات العام الحالي في تقرير التنافسية العالمية

عززت دولة الإمارات قدراتها التنافسية، بتبوئها مراكز الصدارة ضمن العديد من مؤشرات التنافسية العالمية الصادرة عن المؤسسات الدولية الموثوقة والمتخصصة في إصدار تقارير التنافسية منذ بداية 2013. واحتلت دولة الإمارات مراتب الصدارة العالمية في 17 مؤشراً، وجاءت ضمن قائمة أفضل 10 اقتصادات عالمية في الأداء التنافسي في 85 مؤشرا.

وعكست القفزات المتوالية لترتيب الدولة بين تصنيفات المؤشرات العالمية للعام المكانة التي تتبوؤها دولة الإمارات وفقاً لأهم تقارير العالمية والإنجازات التي حققتها خلال الفترة الماضية خصوصاً ما أفصحت عنه وتضمنته أهم التقارير العالمية الصادرة عن المنظمات الدولية. وحققت الدولة قفزات نوعية على سلم التنافسية خلال السنوات الخمس الماضية، لتتقدم على قائمة طويلة من الاقتصادات المتقدمة كالمملكة المتحدة وأميركا وسنغافورة وفرنسا وسويسرا، بالإضافة إلى الأسواق الناهضة كالصين، والهند، إضافة إلى روسيا والبرازيل، في تقارير الكتاب السنوي للتنافسية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية والتنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، وتقرير التنافسية السياحية الصادر عن المنتدى ذاته.

وقفزت الإمارات 19 مركزاً في تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي خلال الفترة من 2007 وحتى 2013، كما نجحت الدولة في القفز 20 مرتبة في تقرير التنافسية العالمية، خلال ثلاث سنوات فقط، بعد أن صعدت من المرتبة 28 في العام 2011 إلى المرتبة الثامنة في تقرير هذا العام.

وصعدت الدولة إلى المرتبة 28 عالمياً والأولى في منطقة الشرق الأوسط على قائمة الدول الأكثر تطوراً في قطاع السفر والسياحة في تقرير التنافسية للسفر والسياحة العام 2013 الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي، وذلك مقارنة بالمرتبة 35 في تقرير العام 2009.

وأكد عبد الله لوتاه الأمين العام لمجلس الإمارات للتنافسية أن صعود الإمارات لمراتب متقدمة في تقارير التنافسية العالمية يعد شهادة من المجتمع الدولي على ريادة الدولة ومكانتها العالمية في مصاف الدول الأكثر تطوراً وإبداعاً.

وقال إن هذه التصنيفات التي حققتها الدولة مؤخراً، تعكس رؤية الإمارات 2021 والتي تهدف إلى رفع مستويات المعيشة وتحقيق الرخاء والازدهار لمواطني دولة الإمارات والمقيمين على أرضها الطيبة، كما تؤكد انتهاج القائمين على القطاعات المختلفة أفضل الاستراتيجيات والسياسات والممارسات العالمية".

بمشاركة وجهود الهيئة

رفع تنافسية الدولة 39 مركزاً على مؤشر حماية المستثمرين

كان للجهود التي شارك بها فريق الهيئة برئاسة سعادة/ مريم السويدي نائب الرئيس التنفيذي لشؤون الترخيص والرقابة والتنفيذ والإجراءات التي تم اتخاذها بالتنسيق والتعاون مع مجلس الامارات للتنافسية دور كبير في ترقية تصنيف الدولة بمقدار 39 درجة في مؤشر حماية المستثمرين الوارد في تقرير البنك الدولي العام 2014.

سعادة مريم السويدي

أصداء صفقات معرض دبي للطيران في الأسواق المالية الدولية تأكيد على مكانة دولة الإمارات كلاعب رئيس في الاقتصاد العالمي

عبـد الله الطريفي
الرئيس التنفيذي
هيئة الأوراق المالية والسلع

في الوقت الذي كان فيه فريق "فرسان الإمارات" يحلقون بطائراتهم عالياً ويرسمون بطلعاتهم الجوية لوحات بديعة بألوان علم الإمارات، تزين سماء دبي، كان يتم عقد صفقات استثنائية في تاريخ الطيران العالمي تفرض حقائق جديدة على الأرض، وبموازاة ذلك كانت مؤشرات الأسواق المالية العالمية تصعد لأعلى وتكتسي شاشاتها باللون الأخضر.

لانبالغ إذا قلنا إن "معرض دبي الدولي للطيران 2013" قد أعطى دفعة كبيرة للاقتصاد العالمي، مثلما قدم دعماً قوياً لقطاعات اقتصادية عدة بالدولة في مقدمتها صناعة السفر والطيران والنقل الجوي، لا بل وكذلك لصناعة المعارض والترويج والتسويق في دبي، وكان برهاناً ناصعاً وبروفة ناجحة لقدرة دبي الفريدة على تنظيم معرض "إكسبو 2020".

نجاح المعرض -الذي أصبح علامة فارقة في مسيرة قطاع الطيران العالمي- يؤكد الرؤية الثاقبة للقيادة الحكيمة للدولة بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة (حفظه الله) وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي (رعاه الله) بألا نقبل عن المركز الأول بديلاً، وضرورة الانفتاح على العالم، وتعظيم الميزات الفريدة للموقع العبقري للإمارات الذي يتوسط الشرق والغرب. نجحت النسخة الأخيرة من المعرض في أن تحطم كافة الأرقام القياسية لمعارض الطيران المناظرة في أوروبا وأمريكا، وأن تحتل موقع الصدارة باقتدار بعد أن سجل اليوم الأول من المعرض صفقات بلغت قيمتها مائتي مليار دولار.

وبطبيعة الحال رجحت الصفقات الجديدة لشركات "طيران الإمارات" و"طيران الاتحاد" و"فلاي دبي" إضافة إلى "الخطوط الجوية القطرية" موازين الاقتصاد تجاه الشرق بعد أن ظلت البوصلة متجهة صوب الغرب لسنوات طويلة، ورسخت دبي نفسها كعاصمة لصناعة الطيران، كما كرست كذلك مكانة الإمارات ليس فقط كوجهة سفر عالمية ومقصد سياحي بامتياز ونقطة انطلاق ومحور ارتكاز، لا بل حلقة وصل للرحلات التي تنطلق شرقاً وغرباً، خصوصاً مع بدء تشغيل مطار آل مكتوم الدولي- الذي يتوقع أن يصبح المطار الأكبر في العالم بحلول العام 2027 ومع تزايد عدد المسارات الجوية التي تسلكها شركات الطيران الوطنية وتطوير منظومة إدارة المجال الجوي.

الانعكاسات الإيجابية على الاقتصاد المحلي كبيرة

ليس فقط في ضوء المساهمة الكبيرة لقطاع الطيران في الاقتصاد المحلي، حيث تشير بعض التقديرات حالياً إلى أنه يساهم -على سبيل المثال- في اقتصاد دبي بـ 22 مليار دولار أي بحصة تبلغ نحو 28% من ناتجها المحلي، ويتوقع أن تبلغ

215
مليار دولار حجم الصفقات ونجاح باهر للدورة الثالثة عشر من معرض دبي للطيران

بحلول عام 2020 أكثر من 44 مليار دولار تشكل نحو 32% من ناتجها المحلي، ولكن أيضاً في ظل توقعات بفرص عمل تقدر بمئات الآلاف ليس فقط في شركات الطيران الخمس الناجحة في الدولة، ولكن أيضاً في الشركات التي تقوم بتجهيز البنية التحتية للمطارات والتوسعات التي تتم على هذه المطارات، وكذلك لكافة الشركات التي ترفد صناعة الطيران، وتلك التي تقدم خدمات الاستقبال والضيافة والفنادق والتسوق والإرشاد والسياحة والترفيه وغيرها للمسافرين، وهو مايعني تأمين الآلاف من فرص العمل، وتحقيق رواج للشركات بما ينعكس على أرباحها وبالتالي وضعها تحت مجهر خبراء الاستثمار وإقبال المزيد من المساهمين على شراء أسهمها وارتفاع قيمها السوقية.

الأمر نفسه ينطبق على الاقتصاد العالمي حيث أكد النجاح الذي حققه المعرض أن دولة الإمارات لاتقف موقف المتفرج بل أصبحت لاعباً رئيساً فيه، وأن اقتصادها يؤثر في مجريات الأسواق في الشرق والغرب على حد سواء، وأن دورها لايقتصر على رد الفعل بل يتجاوز ذلك بكثير إلى التأثير بشكل جوهري -وليس هامشياً- بوصفها ثاني أكبر اقتصاد في المنطقة ومحط أنظار المؤسسات الاقتصادية والمالية والشركات متعددة الجنسيات وصناع القرار على كافة المستويات. خمسة عشرة دقيقة فاصلة في اليوم الأول من معرض الطيران أدهشت العالم وشهدت عقد أكبر الصفقات في تاريخ الطيران، الأمر الذي يعني استمرار بقاء خطوط الإنتاج مفتوحة لدى مصانع شركات طيران ومحركاتها مثل "بوينج" و"إيرباص" و"رولز رايس" و"جنرال إلكتريك أفييشَن" فضلاً عن عشرات شركات تصنيع المعدات المغذية -مثل تقنيات المعلومات والحواسيب والاتصالات- ومراكز الأبحاث والتعليم والتدريب والتطوير.

وبالمناسبة نود هنا أن ننوه إلى أن الصفقات لاتسير في اتجاه واحد فقد تواترت الأنباء عن أنه في المقابل وقعت كل من "إيرباص" و"بوينج" اتفاقاً لشراء مكونات وأجزاء طائرات من شركة "توازن" التابعة لشركة "مبادلة" فيما يمثل تأكيداً على نجاح استراتيجية الدولة في بناء صناعات دقيقة والتحول نحو اقتصاد المعرفة.

التصريح اللافت لسمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم رئيس هيئة الطيران المدني بدبي الرئيس الأعلى لمجموعة طيران الإمارات كان قمة في البلاغة؛ حينما أوجز معاني كبيرة في كلمات قليلة، مشيراً إلى أن "كل مليار درهم من صناعة الطيران الأمريكية يدعم 5747 وظيفة"، أما رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون فقد قال في تغريدته على "تويتر" إن الصفقات التي سجلتها "إيرباص" في معرض دبي تضيف 4.5 مليار جنيه استرليني للاقتصاد البريطاني وتضمن 6500 وظيفة"، وهو مايفسِّر على أنه ضخ للمزيد من الثقة لقطاعات اقتصادية عديدة كما يعزز التفاؤل بالمستقبل.

المعرض -الذي ضم ماياهز 1000 عارض وشهد حجم صفقات بلغ 215 مليار دولار متجاوزة أكثر توقعات خبراء صناعة الطيران والنقل الجوي تفاؤلاً – يؤكد أن بوصلة الاقتصاد العالمي تتحول شرقاً في اتجاه الإمارات، ونظرة فاحصة لمؤشرات أسواق المال العالمية تظهر كيف تفاعلت هذه الأسواق مع الطلبيات التاريخية لليوم الأول للمعرض، فقد قفز سعر سهم "إيرباص" بأكثر من 3% عقب الإعلان عن صفقات الشركات الإماراتية الثلاث والتي دعمت الطائرة "إيرباص إيه 380" التي تعد أكبر طائرة ركاب في العالم، وفي الولايات المتحدة ناهز سهم شركة "بوينج" نسبة 1.7% (واحد وسبعة أعشار بالمائة) مما حدا بمؤشر داو جونز لأسهم الشركات الصناعية إلى كسر حاجز المقاومة عند 16000 نقطة وهو أعلى مستوى تاريخي للمؤشر المذكور.

44

مليار دولار مساهمة قطاع الطيران في الناتج المحلي لدبي بحلول 2020

أصداء النجاح الباهر للدورة الثالثة عشرة من معرض دبي للطيران -التي أقيمت في مطار آل مكتوم بدبي وورلد سنترال أكبر مدينة طيران بالعالم- ترددت في جنبات البورصات وأسواق المال العالمية، مؤشرات أسواق المال العالمية في الشرق والغرب شهدت إغلاقات خضراء؛ مؤشر كاك الفرنسي ارتفع بنسبة 0.66%، وداكس الألماني ارتفع بنسبة 0.62%، داو جونز 0.09%، أما مؤشر هونج فقد ارتفع بنسبة 2.73%.

أسواق المال طبقاً للمقولة المشهورة مرآة للاقتصاد، لا بل إن مؤشراتها مفرطة الحساسية تجاه الأحداث والأنباء والقرارات المهمة، والمستثمرون ومديرو الصناديق والمحافظ الاستثمارية بارعون في التحليل الأساسي وقراءة القرارات والنتائج والقوائم والبيانات المالية والميزانيات وتحين الفرص الاستثمارية، والشئ المؤكد أن اقتصاد الإمارات يثبت يوماً تلو الآخر قوته ومتانته وقدرته على التأثير في الأحداث العالمية، والنجاح الباهر لصناعة المعارض في دبي يؤكد أنها رافد مهم من روافد اقتصادنا الوطني.

التجاوب السريع للأسواق العالمية مع مفاجآت معرض دبي للطيران يوجه رسالة عالمية تعبر عن قدرة الإمارات على التعامل مع الأحداث الكبرى -والفعاليات الضخمة خصوصاً - وهو مؤشر صحي على مدى صواب قرار الترشح للمنافسة لاستضافة إكسبو 2020، والنجاح يجلب المزيد من النجاحات، وقد علمتنا قيادتنا الرشيدة كيف أنه بالطموح يمكننا أن نجني ثمار الإبداع ونحلق في آفاق المستقبل.

دبي تستضيف «إكسبو 2020»

الإمارات ملتقى لتواصل العقول وصنع المستقبل

المنصوري: الإنجاز التاريخي تأكيد للمكانة العالمية المتميزة التي تتبوؤها الإمارات

الطريفي: يعزز ثقة المستثمرين بالأسواق ويسهم في تعميقها وزيادة الخيارات الاستثمارية

العالم يجدد ثقته بالإمارات مجدداً ويختارها لتنظيم معرض اكسبو 2020، ودبي تؤكد أنها ستبهر العالم في حسن تنظيمها، كما عودته دائما، في الوقت الذي يتوقع أن يشهد اقتصاد دبي انتعاشة كبيرة وسيسهم في كون الإمارة مركزاً للأعمال والسياحة على مستوى المنطقة.

فرحة عارمة عمت أرجاء دولة الإمارات العربية المتحدة بعد إعلان فوز دبي بشرف تنظيم فعاليات معرض إكسبو الدولي2020، بعد أن اكتسحت منافسيها خلال جولات التصويت الثلاث، لتؤكد ريادة الدولة والمكانة الكبيرة التي تحظى بها على الصعيد العالمي سياسياً واقتصادياً وحضارياً..، مقترنة بسياسة الانفتاح التي تنتهجها الإمارات، لتكون منطلقا لترجمة "تواصل العقول وصنع المستقبل"، شعار المعرض الذي سيعقد بعد 7 سنوات.

وقال معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع، إن الإنجاز التاريخي الذي حققته دولة الإمارات هو تأكيد للمكانة العالمية المتميزة التي باتت تتبوؤها في ظل سياسة الانفتاح التي تنتهجها مع كل دول العالم.

وأضاف أن الدعم الكبير الذي قدمته القيادة الحكيمة لهذا الملف وتوجيهاتها السامية للقائمين بتوحيد الطاقات والجهود وتسخير الإمكانات، أنشأ قاعدة صلبة أسست لهذا النصر العظيم، مؤكداً أن الثقة لم تهتز يوماً بقدرات الإمارات على استضافة الأحداث العالمية الكبرى، وها هي دبي تثبت من جديد قدرتها التنظيمية الفائقة بما تتمتع به من بنية تحتية عالمية من طرق وفنادق وشركات طيران ومطارات أهلتها لاحتلال الصدارة بسباق استضافة إكسبو 2020.

وتمتاز دبي ببنية تحتية قوية اهلتها لتفوز بتنظيم المعرض، بيد أن الإمارة أكدت أنها ستبهر العالم في هذه الدورة، لتكون الأفضل في تاريخ المعرض الذي يحل لأول مرة ضيفاً على منطقة الشرق الأوسط، حيث لم يسبق أن شهدت المنطقة استضافة هذا الحدث العالمي منذ إطلاقه لأول مرة في العاصمة البريطانية لندن في العام 1851.

وقال سعادة عبدالله الطريفي الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع إن الفضل في نجاح دولة الإمارات في الفوز باستضافة معرض "إكسبو" يعود، بعد الله عز وجل، إلى القيادة الحكيمة لدولة الإمارات بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، (حفظه الله)، وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة

إكسبو EXPO 2020

دبي، الإمارات العربية المتحدة

DUBAI, UNITED ARAB EMIRATES

رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي (رعاه الله)، التي قادت بنجاح معزوفة وملحمة وطنية رائعة، شاركت فيها كل الأطراف بتناغم تام.

وأكد أن اختيار صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي للفكرة واتخاذه قرار المشاركة تعبير عن رؤية ثاقبة وثقة بقدرة دولة الإمارات على النجاح في استضافة الحدث وتنظيمه على أعلى مستوى، وهو قرار سيكون له آثار إيجابية عديدة على مكانة دولة الإمارات والاقتصاد الوطني والأسواق المالية المحلية.

وقال "من المتوقع أن يترتب على هذا الفوز البدء في تنفيذ المزيد من المشروعات التنموية اللازمة لاستيعاب الوفود المشاركة في الحدث، الأمر الذي ستستفيد منه الشركات المحلية التي ستتولى تنفيذ هذه المشروعات، ومن ثم ستزداد إيراداتها وأرباحها، وينعكس ذلك إيجاباً على أسواق الأسهم المحلية".

وأشار إلى أن إمارة دبي، والإمارات عموماً، ستشهد طفرة جديدة في السوق العقارية، ومع وجود الأنظمة الفاعلة التي تنظم العقار، فإن ذلك سيكون له صدى ومردود لدى أسهم الشركات العقارية، وهو ما ينعكس إيجاباً على حركة أسواق الأسهم المحلية على المديين المتوسط والطويل، خاصة وأن تنفيذ المشروعات المرتبطة بالحدث سيستمر لسنوات عدة مقبلة.

وتابع "تشير التقديرات إلى أن المحافظ الاستثمارية وصناديق الاستثمار التي تبحث عن الفرص الاستثمارية الجيدة، ستعمل على الاستفادة من هذا الحدث سواء من خلال المشاريع العقارية أو الاستثمارية الأخرى الأمر الذي سيكون له أثر مباشر

طويل الأجل يتمثل في صورة تدفقات نقدية تقدر بمليارات الدولارات، لأن أسواقها تمثل نسبة من مؤشر مورجان ستانلي MSCI للأسواق الناشئة، الأمر الذي سيضيف قيمة كبيرة للسوق أخذا في الاعتبار أن مستويات السيولة مهمة جداً لتطوير قطاعات السوق، علماً بأن السوق قادر على امتصاص التدفق النقدي المتوقع".

وأكد "سيكون هناك أثر إيجابي للفوز بإكسبو على الأسواق من زاوية زيادة عدد الشركات المدرجة، وخصوصاً أن ثقة المستثمرين بالأسواق قد تزايدت، مما سيسهم في تعميق السوق وزيادة الخيارات الاستثمارية، كما يتوقع أن يكون هناك نمو في أسواق السندات".

وشدد على أن قطاع الأوراق المالية مستعد تماماً للحدث، فالبنية الأساسية للأسواق متنوعة؛ ويجري إصدار أنظمة توفر المزيد من الأدوات الاستثمارية، كما تم إصدار أنظمة صانع السوق والأنظمة المرافقة له ونظام حقوق الاكتتاب، ويجرى حالياً العمل على استقطاب المزيد من الشركات الصغيرة والمتوسطة للإدراج."

وستسرع استضافة دبي للمعرض من وتيرة تنفيذ خطط دبي المتواصلة لتعزيز مقوماتها في قطاعات النقل والتجارة والسياحة، فضلاً على ترسيخ دورها كمركز تجاري مهم في المنطقة.

وتمنح الاستضافة قوة دفع إضافية لاستدامة النمو الاقتصادي لدبي خلال السنوات المقبلة، إضافة إلى تمتع الإمارة بخيارات تمويلية واسعة لتغطية النفقات الخاصة بتنظيم المعرض.

وتشير التقديرات إلى أن إكسبو سيوجد أكثر من 277 ألف وظيفة، ويرفع الناتج الإجمالي المحلي لدبي بنحو 2% كنمو إضافي في عامي 2020 -2021، في الوقت الذي سيتم إضافة نحو 45 ألف غرفة فندقية..

كل هذه المعطيات تؤكد أن سوق الأسهم الإماراتية ستكون أحد أبرز المستفيدين من هذا المعرض، في الوقت الذي تشهد فيه الأسهم موجة صعود جراء الأداء الجيد للشركات وارتفاع ثقة المستثمرين سواء المحليين أم الأجانب.

وسترفع الاستضافة الإقبال على الأسهم المحلية خاصة على المدى الطويل.

وقال وائل أبومحيسن مدير عام شركة الأنصاري للخدمات إن المشاريع الضخمة والاستثمارات الحكومية والخاصة التي ستضخ في المرافق والمنشآت الخاصة بالمعرض ستشجع على ظهور شركات مساهمة عامة جديدة، قد تكون من بينها شركة متخصصة في بناء جميع المرافق والمنشآت الخاصة بالحدث ذاته.

وأضاف أن المستثمرين يتطلعون دوماً إلى نمو أرباح الشركات، وهو ما يتوقع حدوثه من استفادة الشركات من مشاريع إكسبو خلال السنوات المقبلة، حيث ستتوفر فرص العمل والنمو في كافة الأنشطة الاقتصادية.

%2
ارتفاع الناتج الإجمالي المحلي لدبي كنمو إضافي عامي 2020 -2021

277
ألف وظيفة يوفرها المعرض وسيتم إضافة نحو 45 الف غرفة فندقية

34,9
مليار درهم الإنفاق الخاص المتوقع على المشاريع المصاحبة

وأكد أن الفرص الاستثمارية التي ستوفرها مشاريع إكسبو على مدى سبع سنوات ستشجع الاستثمارات الأجنبية على رفع وتيرة استثماراتها في أسواق الإمارات خلال الفترة المقبلة، وسيكون تواجدها في أسواق الأسهم المحلية أكثر قوة، خصوصاً مع انضمام الأسواق إلى مؤشر مورجان ستانلي، وتحديد الشركات التي ستكون في المؤشر، وغالبيتها شركات قيادية كبيرة في العقارات والبنوك.

وتابع أن الفوائد التي ستعود على أسواق المال لن تكون لحظية وآنية محصورة في ارتفاعات جلسة واحدة أو جلستين، بل ستكون لفترات طويلة، مع الثقة العالية للأجانب التي أوجدها الفوز بإكسبو 2020.

وبين أن الفوز بإكسبو يعزز من ثقة المستثمرين في اقتصاد الإمارات وأسواقها المالية، وهو ما يزيد التوقعات بأن المرحلة القادمة ستشهد مزيداً من التدفقات النقدية الأجنبية المؤسساتية بالتحديد، سعياً للاستفادة من الفرص التي لن تتوافر في الأسواق المجاورة.

وقال محللون إن الفوز بإكسبو سيشجع محافظ الاستثمار الأجنبية على زيادة تدفقاتها النقدية إلى أسواق الأسهم المحلية، طالما أنها سترى نشاطاً مستمراً على مدى السنوات السبع المقبلة في مشاريع ضخمة تتعزز معها أرباح الشركات المدرجة.

وتوقعو أن تشهد الأسواق المحلية مع بداية العام المقبل قيام محافظ الاستثمار المؤسساتية بأخذ مراكز جديدة، ولدخول الأسواق على أساس الاستثمار في شركات معينة تراهن على استفادتها من المشاريع الضخمة التي ستطرحها حكومة دبي بمناسبة إكسبو.

وستشهد القطاعات الاقتصادية موجة من النشاط مع بدء الاستعدادات لمعرض إكسبو، حيث سينشط قطاع العقار والإنشاءات والسياحة..

وقالت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني في تقرير حول تأثير استضافة المعرض، إن الأعمال الإنشائية التي ستباشر فيها دبي لاستيعاب ما يزيد على 25 مليون زائر متوقع للحدث، سوف تحدث نشاطاً كبيراً في قطاع الإنشاءات، مع إقامة مشروعات على مساحة 328 هكتاراً لموقع المعرض، فضلاً على أعمال التطوير والتوسعة المرتبطة بالبنية التحتية.

وأشارت الوكالة إلى أن استمرار تلك الأنشطة من شأنه أن يدعم أسعار العقارات والإيجارات على مدى فترة التحضير لهذا الحدث كما هو الحال بالنسبة لقطاع الإنشاءات، فضلاً عن تعزيز الطلب على قطاع الضيافة.

وفيما يتعلق بتمويل الأعمال الإنشائية المطلوبة للمعرض، توقعت «فيتش» أن تتولى الهيئات الحكومية عمليات تطوير البنية التحتية، فيما سيتولى المطورون الرئيسيون عمليات تنفيذ المشاريع الأخرى مثل تلك المتعلقة بقطاع الضيافة والخدمات.

وأفاد تقرير صادر عن شركة «أي إف جي هيرميس» بأن فوز دبي باستضافة المعرض للمرة الأولى في منطقة الشرق الأوسط، منح قوة دفع إضافية لاستدامة النمو الاقتصادي لدبي خلال السنوات المقبلة، مما سيسرع من وتيرة تنفيذ خطط دبي المتواصلة لتعزيز مقوماتها في قطاعات النقل والتجارة والسياحة، فضلاً على ترسيخ دورها كمركز تجاري مهم في المنطقة. وأوضح تقرير «هيرميس» أن اقتصاد دبي بات في منتصف دورة من النشاط المتصاعد، الأمر الذي من شأنه أن يعزز أداء القطاعات المرتبطة بمعرض إكسبو في أسواق الأسهم، خاصة القطاعات التي ستلعب دوراً في انتعاش الاقتصاد كأسهم قطاع البنوك والعقارات والإنشاءات.

> قطاع الأوراق المالية مستعد تماماً للحدث والبنية الأساسية للأسواق متنوعة ويجري إصدار أنظمة توفر المزيد من الأدوات الاستثمارية

وقدر بنك (إتش إس بي سي) حجم الإنفاق العام المتوقع على مشاريع البنية التحتية اللازمة لإقامة مركز المعرض وخطوط الطرق والنقل وغيرها من المشاريع، التي تضمنها ملف دبي لاستضافة «إكسبو» بنحو 32,1 مليار درهم (8,8 مليار دولار)، فيما قدر الإنفاق الخاص المتوقع على المشاريع المصاحبة بنحو 34,9 مليار درهم، منها 31,2 مليار درهم على مشاريع فندقية و3,7 مليار درهم على الخدمات الخاصة بأجنحة الدول المشاركة بنحو الأجنحة المشاركة في المعرض.

وأفاد التقرير الصادر عن البنك بأن قطاع الفنادق على أعتاب طفرة كبيرة خلال السنوات المقبلة، حيث من المتوقع إضافة 45 ألف غرفة فندقية جديدة لاستيعاب 25 مليون زائر متوقع خلال الحدث 70% منهم زوار من خارج الدولة، متوقعاً أن يتراوح نمو المعروض من الغرف خلال هذه الفترة حتى 2020 بنحو 6,4% سنوياً، بتكلفة استثمارية مقدرة بنحو 31 مليار درهم.

وتوقع التقرير الصادر عن «ستاندرد تشارترد بنك» أن تستحدث استضافة إكسبو 300 ألف وظيفة، 90% منها بين 2021-2018، وأن يتحول معظمها إلى وظائف دائمة، مما يحدث مزيداً من الطلب على عقارات المدينة، مما يدفع اتجاه ارتفاع الأسعار، وتوقع التقرير أن تستفيد الإمارات ودبي بقوة من الاستضافة على المدى القصير والمتوسط والطويل، وقال إن دبي ستستفيد من برنامج الإنفاق على البنى التحتية، ويقدر بنحو 6,9 مليار دولار.

عزيزي المستثمر..

اتباع الآخرين والانضمام للجموع عند اتخاذ قرار استثماري قد يعرضك لخسائر ناجمة عن الشراء متأخراً بأسعار مرتفعة أو البيع متأخراً بأسعار منخفضة.

ملتقى بهيئة الأوراق المالية يرصد آثاراً إيجابية لـ «إكسبو» على أسواق المال

نظمت الهيئة مؤخراً ملتقى بعنوان "آفاق الفوز باستضافة إكسبو 2020 وانعكاساته على أسواق الأوراق المالية بالدولة". ناقش الملتقى النتائج المحتملة لنجاح دبي في استضافة الحدث، وشارك فيه خبراء ومتخصصون يمثلون جانباً مهماً من المكونات التنظيمية لقطاع الأوراق المالية: هيئة الأوراق المالية، سوقا أبوظبي للاوراق المالية وسوق دبي المالي، وشركات الوساطة، وصناديق الاستثمار، والشركات التي تقدم خدمات الاستشارات المالية والتحليل المالي.

ونوه الحضور إلى أن دولة الامارات -وإمارة دبي بصفة خاصة- قادرة بامتياز على استضافة إكسبو 2020، وأن الإمارات بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي (رعاه الله)، قادرة على استضافة أكبر حدث ثقافي وتسويقي عالمي بالنظر لما تمتلكه من بنى تحتية تم تشييدها وفق أحدث المواصفات العالمية، إضافة إلى الموقع الجغرافي المتميز الذي يربط الشرق بالغرب، والخبرة العريضة والممتدة عبر سنوات في تنظيم المعارض الدولية واستضافة العديد من الأحداث الهامة في كافة المجالات.

ولفت المشاركون في الملتقى إلى الانعكاسات الإيجابية للفوز بتنظيم المعرض على قطاع الأوراق المالية، ودوره في تعزيز ازدهار الاقتصاد الاماراتي وخصوصاً على المدى المتوسط، وقال المشاركون في الملتقى إنه من المتوقع أن تستفيد الأسواق المالية وقطاع العقار وقطاع الاستثمار الأجنبي المباشر في حال فوز دبي بتنظيم المعرض.

وتطرقت الحلقة النقاشية، التي أدارها د. عبيد الزعابي مدير فرع الهيئة بدبي، إلى أن استضافة ذلك الحدث ستسهم في جذب المزيد من الاستثمارات، وأنها ستتطلب تقديم خدمات مالية كثيرة مصرفية وغير مصرفية، وشدد الخبراء على أهمية التوعية بالآثار التي ستترتب على الفوز بالملف، وأنه على الجهات التنظيمية دوراً مهماً في أن توضح للجمهور فوائد ومزايا استضافة ذلك الحدث وآثاره في صورة أرقام فعلية.

ولفتوا إلى الدور الحيوي الذي تلعبه صناديق الاستثمار في هذا الصدد سواء من خلال صناديق الملكية الخاصة أو صناديق الاستثمار العقاري وصناديق البنية الأساسية، كما أن استضافة "إكسبو" ستؤدي لاستدامة النمو المتوقع، وذلك من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وهذا التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص سيكون لخدمة مواطني دولة الإمارات.

وقالوا إن هناك أثر مباشر طويل الأجل يتمثل في صورة تدفقات نقدية تقدر بمليارات الدولارات، فعلى المدى الطويل سيكون التأثير إيجابياً وسيضيف قيمة كبيرة للسوق، ويجب التركيز على مساهمة الشركات في السوق لتحقيق التنويع الكامل في الأسواق.

وقدم المشاركون تحليلاً للأوضاع الحالية للأسواق المالية في ضوء المنافسة على استضافة "إكسبو" منوهين إلى أن الأداء على مدى الأسابيع الأخيرة كان بوجه عام أفقياً مع ميل بسيط للارتفاع حيث كانت هناك حالة من عدم اليقين، وأنه في حالة إعلان الفوز يتوقع حدوث بعض الارتفاع ثم يستقر السوق بعد ذلك.

وأشار الخبراء إلى أن دولة الإمارات قطعت شوطاً كبيراً في مجال ترقية الأسواق على مؤشرات الأسواق العالمية ومن بينها مورجان ستانلي MSCI، كما سجلت نجاحاً ملحوظاً في استقطاب المزيد من السائحين وفي مجال توظيف الأيدي العاملة المواطنة.

أكدوا أنه يسهم في استقطاب المحافظ والمؤسسات الأجنبية

خبراء: تنويع «الهيئة» للأدوات الاستثمارية يعزز البيئة الاستثمارية للأسواق

تواصل هيئة الأوراق المالية والسلع جهودها الرامية إلى تنويع أدوات الاستثمار في أسواق المال المحلية، وذلك استكمالا للنهج الذي بدأته -منذ تأسيسها- الذي يستهدف تطوير عمل الأسواق وإيجاد المزيد من الفرص الاستثمارية للمتعاملين، وعلى وجه الخصوص المؤسسات والمحافظ الاستثمارية، وذلك على نحو يعزز الحصيلة النهائية من رصيد منظومتها التشريعية التي تواكب أفضل الممارسات العالمية، وكان لها الأثر الأكبر في الحصول على اعتراف عالمي مؤخراً تمثل في ترقية الأسواق إلى ناشئة وإدراجها ضمن مؤشرات "مورجان ستانلي" و ستاندرد آند بورز "داو جونز".

وبعد أن أصدرت الهيئة 42 نظاماً وقراراً، تعكف في الوقت الراهن على إصدار مجموعة من الأنظمة التي من المنتظر أن يكون لها أثر إيجابي على سوق الأوراق المالية، فضلاً عن إسهامها في تنشيطه، ومن هذه الأنظمة نظام الأذونات المغطاة، وشهادات الإيداع، وقواعد إدراج وتداول أسهم الشركات الخاصة، أو ما يسمى (السوق الثانية)، وكذلك تحديث نظامي السندات والصكوك، ليشمل جميع المراحل من الترويج، والإصدار، والإدراج، والتداول.

ويؤكد خبراء ماليون أن استمرار جهود هيئة الأوراق المالية والسلع في زيادة جاذبية منظومتها التشريعية يسهم في تعزيز الاستثمار المؤسسي الذي يلعب دوراً مهما في استقرار السوق المالي، وذلك إلى جانب توفير المزيد من المنتجات الاستثمارية للمتعاملين في الأسواق، مما يعزز من المناخ الاستثماري، ويعمل بالتالي على استقطاب استثمارات وسيولة جديدة للأسواق خلال الفترة القادمة.

وأضافوا أن الهيئة عملت باستمرار على الارتقاء بالسلوك الاستثماري في الأسواق، وأصدرت التشريعات التي من شأنها زيادة عمق السوق، وذلك من خلال تنويع الأدوات الاستثمارية مثل توفير خدمة التداول على الهامش وصناديق المؤشرات المتداولة وإدراج الصكوك الاسلامية وسندات الدين وتداول السلع وعقود السلع والتداول عبر الانترنت ونشاط الحفظ الأمين ونظام التسليم مقابل الدفع والتداول بالهامش وإدارة صناديق الاستثمار وصانع السوق وغيرها من الأدوات الأخرى، الأمر الذي سهل على المستثمرين أفراداً ومؤسسات.

وقالوا إن حرص الهيئة أيضاً على طرح مشاريع جميع الأنظمة للمناقشة مع ذوي الاختصاص والمهتمين قبل إصدارها رسمياً دليل على مدى إدراكها للاستفادة من خبرات الجميع للخروج بأفضل الأنظمة التي تلبي احتياجات مختلف شرائح المستثمرين، وتحقق الهدف المنشود من إصدارها، وهو تطوير عمل الأسواق المالية والارتقاء بمكانتها على خارطة الاستثمار في العالم.

وفي ظل هذه السياسة التي تتبعها الهيئة، فقد تم عرض مسودة مشروع نظام الأذونات المغطاة على المعنيين والمهتمين والخبراء لإبداء الرأي والملاحظات على هذا النظام الذي ينظم التعامل بهذه الأذونات التي تعد أوراقاً مالية متساوية القيمة وقابلة للتداول تعطي لحاملها الحق، دون إلزام، في شراء أو بيع عدد محدود من الأصول محل الأذونات بسعر محدد خلال فترة زمنية محددة .

وطبقا لمشروع النظام، فإنه لايجوز لأي جهة إصدار أذونات مغطاة ما لم تكن مرخصة بذلك من قبل الهيئة، واشترطت مسودة النظام للحصول على ترخيص من الهيئة بمزاولة نشاط إصدار الأذونات المغطاة أن يكون طالب الترخيص مصرفاً تجارياً أو استثمارياً أو مؤسسة مالية أو فرعاً لمصرف أجنبي على أن يكون مرخصاً له من قبل المصرف المركزي، وحاصلاً على موافقة من المصرف المركزي على مزاولة نشاط إصدار الأذونات المغطاة، أو شركة أو جهة مؤسسة في الدولة وفقاً لقانون الشركات التجارية ومرخصاً لها من قبل الهيئة للعمل في مجال الأوراق المالية، وذلك في ضوء ضوابط منع التعارض بين الأنشطة التي تصدرها الهيئة. كما اشترطت المسودة ألا يقل رأس المال عن 100 مليون درهم. وتكون مدة الترخيص سنة واحدة تنتهي في نهاية ديسمبر من كل عام.

كذلك فقد نصت مسودة النظام على أن تصدر هيئة الأوراق المالية موافقتها على إصدار الأذونات المغطاة في حال استيفاء المصدر لمعايير إصدار أذونات تغطي قيمة الإصدار المطلوب والموافق عليه، وتقديم ما يفيد أن الإصدار تكفله جهة أو مصرف أو مؤسسة مالية أخرى تفي بمتطلبات الملاءة المالية.

وكانت الهيئة طرحت قبل ذلك للمناقشة النظام الخاص بإدارة الاستثمار للمناقشة قبل إقراره، وهو النظام الذي يسهم في تطوير أدوات الاستثمار في الأسواق والتقليل من مخاطر تقلباتها، وذلك من خلال طرح منتجات استثمارية جديدة تساعد على التحوط، كما يعزز المناخ الاستثماري في الأسواق المحلية واستقطاب استثمارات و سيولة جديدة.

ويرى الدكتور شهاب العزعزي الخبير المالي أن هيئة الأوراق المالية والسلع تحرص دوماً على تنويع الأداوت الاستثمارية، وجهودها واضحة وملموسة في هذا الإطار من خلال المنظومة التشريعية المتميزة التي عملت على إصدارها خلال السنوات العشر الماضية، مؤكداً أنها مازالت تعمل بجد وبنفس العزيمة على تطوير آليات عمل الأسواق الإماراتية؛ حيث نلاحظ أنها تقوم بطرح منتجات جديدة للمستثمرين والشركات كل عام تقريباً، مما سيكون له أثر إيجابي على الأسواق والمستثمرين على حد سواء.

وقال الدكتور العزعزي إن استمرار تعزيز البيئة

الاستثمارية للاسواق المالية الإماراتية يجعلها مواكبة لنظيرتها العالمية، وتلفت إليها أنظار العديد من المؤسسات المالية الاستثمارية العالمية التي تحرص على ضخ جزء من استثماراتها في السوق . وأعرب عن اعتقاده أن استمرار الهيئة في الارتقاء بمستوى الآليات التي تحكم عمل الأسواق سيدفعها لكي تكون واحدة من أهم الأسواق العالمية في المرحلة القادمة.

وأضاف لقد كان لإصدار الهيئة نظام التداول بالهامش دورٌ إيجابي في دعم الأسواق وزيادة أحجام السيولة وارتفاع معدل دوران الأسهم مقارنة مع الفترة السابقة، ومن المتوقع أن يسهم أكثر خلال الأيام القادمة في رفع وتيرة السيولة الداخلة إلى قاعات التداول.

وتابع أن الحال كان كذلك بالنسبة لمساهمة بقية الانظمة التي أصدرتها الهيئة ودخلت حيز التنفيذ ومنها نظام إدارة صناديق الاستثمار الذي يعزز من عمل الصناديق الاستثمارية الاجنبية والمحلية في الأسواق ويعمل على دعمها في المرحلة القادمة.

وأوضح أن الاتجاه إلى إصدار نظام خاص بشهادات الايداع من شأنه كذلك تنويع الأدوات الاستثمارية في الأسواق، والعمل بالتالي على زيادة نشاطها من خلال تشجيع الاستثمار الأجنبي الراغب بتوفير هذه الخدمة من وجهة نظري في الوقت الراهن، مشيراً إلى أن مثل هذا النظام سيسهم كذلك في انتشار أسهم الشركات الوطنية على مستوى العالم و يفتح أمامها نافذة جديدة لتوفير السيولة اللازمة لمشاريعها.

بدوره، قال وائل أبو محيسن مدير شركة الانصاري للخدمات المالية إن زيادة الأدوات وتنويعها يزيد من عمق الأسواق التي استعادت نشاطها منذ نهاية العام الماضي وبدات تستقطب سيولة جيدة من قبل مؤسسات ومحافظ أجنبية ومحلية، مشيراً إلى أنه كلما تنوعت الأدوات فإن ذلك يعطي للسوق عمقاً ويزيد من عمليات الشراء، ويرفع من قيم التداول ويحسن أداء الأسواق بشكل عام .

وأضاف أن الهيئة بذلت ولا زالت جهوداً كبيرة في إطار سياستها لتنويع الأدوات الاستثمارية، وأصدرت خلال الفترة الماضية العديد من الأنظمة التي وفرت خدمات استثمارية جديدة .

وكرر أبو محيسن التأكيد على أن تنوع الأدوات في الأسواق الناشئة مثل أسواق الإمارات يزيد من دخول المستثمرين -وخاصة المستثمرين من خارج الدولة- الذين لهم خبرة جيدة خاصةً ممن يشرفون على إدارة المحافظ والصناديق الاستثمارية.

حرص الهيئة على طرح مشاريع جميع الأنظمة للمناقشة مع ذوي الاختصاص والمهتمين قبل إصدارها رسمياً دليل على مدى إدراكها للاستفادة من خبرات الجميع

تشكيل لجان لوضع الخطط اللازمة للحصول على اعتراف عالمي جديد

خطط لترقية الإمارات إلى أسواق متقدمة على المؤشرات العالمية

تعمل هيئة الأوراق المالية والسلع على وضع خطة لترقية الأسواق الإماراتية إلى الأسواق المتقدمة على مؤشرات الأسوق العالمية بعد نجاحها في الحصول على ترقية للأسوق الناشئة ضمن مؤشرات مورجان ستنالي وستاندرد آند بورز داو جونز، في الوقت الذي أعرب فيه خبراء عن تفاؤلهم بنجاح مساعي الهيئة في المستقبل بحصول الأسواق المالية في الدولة على هذه الترقية.

ودعت الهيئة إلى تشكيل اللجان لوضع الخطط اللازمة التي تؤهل هذه الأسواق لبلوغ مستوى نظيرتها المتقدمة .

ويؤكد خبراء أن الترقية إلى مستوى الأسواق المتقدمة ضمن مؤشرات مورجان ستانلي، ليس بالأمر الصعب في ظل وجود العزيمة والإصرار من قبل هيئة الأوراق المالية والأسواق خاصة مع توفيرها المناخ المناسب للاستثمار والعمل المتواصل خلال السنوات الماضية والذي أسفر عن وجود منظومة تشريعية تتواكب مع أفضل الممارسات العالمية.

وكان مجلس إدارة الهيئة قد طالب في أول اجتماع له بعد ترقية الاسواق إلى ناشئة خلال شهر يونيو الماضي بوضع خطة عمل متكاملة وفق أسس علمية بهدف الإسراع بمراحل ترقية الأسواق المالية بالدولة إلى أسواق متقدمة على مؤشر "مورجان ستنالي كابيتال إنترناشيونال"، مع توفير كافة الموارد والمقومات اللازمة لتحقيق هذه الغاية، داعياً إلى تشكيل فريق عمل لدراسة كافة متطلبات هذه المرحلة من أنظمة وتشريعات والاستعانة بأحدث التقنيات والإجراءات النظامية التي من شأنها تلبية المعايير المطلوبة.

وقال عبد الله الحوسني مدير عام شركة الإمارات دبي الوطني للخدمات المالية، إن السعي إلى بلوغ مستوى الأسواق المتقدمة هو أمر مشروع وليس من المستغرب بعد الترقية إلى أسواق ناشئة أن تتركز الجهود وخطط العمل للهيئة وإدارات الأسواق لبلوغ درجة أعلى تتمثل في التصنيف ضمن الأسواق المتقدمة.

وأكد أنه، رغم مشروعية الطموح، إلا أنه بحاجة إلى بعض الوقت خاصة في ظل سياسية مؤسسة مورجان ستانلي التي تنص على أن مراجعة تصنيف الأسواق المالية العالمية تقتضي مرور عدة سنوات على ترقية أي سوق إلى فئة الأسواق الناشئة قبل النظر في إمكانية ترقيته إلى فئة الأسواق المتقدمة.

وأضاف أن متطلبات الترقية إلى فئة الأسواق المتقدمة، تحتاج لبعض الوقت لتوفيرها خاصة وأن بعضها ذات علاقة بالبيئة الاقتصادية والتشريعية على مستوى الدولة وليس فقط بنية الأسواق المالية.

واتفق جمال عجاج مدير عام مركز الشرهان للأسهم في أبوظبي مع سابقه في أن الترقية تحتاج إلى بعض الوقت، وقال إن الإمارات ستنجح في الحصول على الترقية لما تحققه من تقدم وتطور علي الأصعدة كافة، ونجاحها في وضع أسمها في مصاف الدول المتقدمة على كل المؤشرات.

وبموجب السياسة التي تتبعها مورجان ستانلي، فانها تقوم بتصنيف الأسواق المالية للدول التي ستدرجها في مؤشراتها إلى ثلاث فئات هي المبتدئة والناشئة والمتقدمة، وتعتمد لهذه الغاية مجموعة من المعايير المتكاملة التي يمكن تبويبها ضمن ثلاث فئات رئيسة حيث تشمل الفئة

الأولى معايير تقيس مستوى التقدم الاقتصادي في الدولة المعنية بشكل عام، بينما تقيس الفئة الثانية حجم وسيولة الشركات المدرجة في السوق المالية المعنية. أما المجموعة الثالثة من المعايير فتعنى ببنية السوق المالي من حيث سهولة الدخول إلى السوق المعنية وكفاءة عمل أنظمة التداول والرقابة فيها.

وتزداد درجة التشدد كلما استهدفت المراجعة ترقية السوق المعنية الى درجة أعلى، فالشروط ميسرة ومرنة نسبيا لإدراج السوق ضمن فئة الأسواق المبتدئة بينما تكون متشددة نسبيا لغايات إدراجها ضمن فئة الأسواق المتقدمة. فعلى سبيل المثال، لا ينظر إلى معيار التنمية المستدامة لغايات إدراج أي سوق مالية ضمن فئتي الأسواق المبتدئة أو الناشئة، بينما يعتبر هذا الشرط أساسياً عند المراجعة لغايات ترقية السوق إلى فئة الأسواق المتقدمة. وبالنسبة للمعايير المتعلقة بحجم الشركة وسيولة سهمها، فيكتفى لقبول السوق ضمن فئة الأسواق المبتدئة بوجود شركتين فقط بقيمة رأسمالية 449 مليون دولار أمريكي لكل منها، شريطة أن لا تقل قيمة الأسهم المتاحة للتداول في أي منهما عن 33 مليون دولار (ما يزيد قليلا عن 7% من إجمالي القيمة الرأسمالية)، وأن لا تقل نسبة الأسهم المتداولة فعلاً خلال السنة عن 2.5% من القيمة السوقية للشركة. أما عند المراجعة بهدف الترقية إلى فئة الأسواق الناشئة، فيرتفع الحد الأدنى المطلوب للقيمة الرأسمالية إلى 898 مليون دولار (ضعف المطلوب للأسواق المبتدئة)، ويرتفع الحد الأدنى للأسهم المتاحة للتداول إلى 449 مليون دولار ويرتفع الحد الأدنى لنسبة الأسهم المتداولة فعلا إلى 15%.

وكذلك فإن التشدد أيضا ينطبق على المعايير المتعلقة ببنية وكفاءة السوق، فبينما يكتفى لقبول السوق ضمن فئة الأسواق المبتدئة بإتاحة المجال لملكية الأجانب ولو بحدود قليلة وبضمان حد أدنى من حرية التدفقات الرأسمالية وبمستوى مقبول من الكفاءة والاستقرار في أنظمة التداول والبنية المؤسسية، فإنه يشترط للترقية إلى فئة الأسواق الناشئة أن تكون النسبة المتاحة أمام الأجانب للتملك نسبة ملموسة، وأن تكون حرية التدفقات الرأسمالية ملموسة أيضا، فضلا عن توفر مستوى جيد من الكفاءة المختبرة والمتحقق منها في نظام التداول.

وشكلت الخطوات الرامية إلى تعزيز بنية السوق ورفع كفاءته العامل الفيصل في ترقية أسواق الدولة إلى فئة الأسواق الناشئة في المراجعة التي تمت خلال شهر يونيو الماضي، سواء كان ذلك من خلال التحقق من تطبيق مبدأ التسليم مقابل الدفع، أو من خلال توفير آلية مناسبة لتعويض المشتري نقداً في حالة العجز عن تسليم الأوراق المالية المشتراة .

وطبقا لسياسة المؤسسة، فإن متطلبات الترقية إلى فئة الأسواق المتقدمة تنص على أن يكون معدل دخل الفرد في الدولة المعنية يزيد بمعدل لا يقل عن 25% عن حد الدخل المرتفع المقرر من قبل البنك الدولي ولمدة ثلاث سنوات متتالية، وأن يكون تقييم مورجان ستانلي للمعايير الخاصة بسهولة الدخول إلى السوق (نسبة تملك الأجانب، سهولة التحويلات الرأسمالية، كفاءة الإجراءات المرتبطة بتنفيذ العمليات في الأسواق المالية، واستقرار الإطار المؤسسي للأسواق المالية)

ترقية أسواق الإمارات على مؤشر «ستاندرد آند بورز داو جونز»

للمرة الثانية خلال العام 2013، وفي أقل من ستة أشهر، تتم ترقية أسواق الإمارات للأوراق المالية إلى مرتبة سوق ناشئة على أحد أكبر المؤشرات العالمية المرموقة بعدما صدر تقرير مؤشر «ستاندرد آند بورز داو جونز» S&P Dow Jones برفع سوق الإمارات من مبتدئة إلى ناشئة. وكانت سوق الإمارات قد نالت كذلك -عن جدارة- تقييما مماثلاً عندما تم رفع تصنيفها، في يونيو الماضي، على مؤشر «مورجان ستانلي كابيتال إنترناشيونال» MSCI إلى سوق ناشئة بدلاً من سوق مبتدئة.

وقال التقرير الصادر عن مؤسسة ستاندرد آند بورز داو جونز لمؤشرات الأسواق، أنه تم رفع تصنيف الإمارات من مرتبة الأسواق المبتدئة إلى مرتبة الأسواق الناشئة بعد استيفائها جميع الإجراءات والمعايير الكمية المطلوبة لرفع التصنيف وحدوث إجماع بين كافة أطراف السوق على استحقاق أسواق الإمارات لهذه الترقية.

ونوه التقرير –الصادر عن المؤسسة- بإقرار مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع لنظام صانع السوق جنباً إلى جنب مع الأنظمة المرافقة له (إقراض واقتراض الأوراق المالية، والبيع على المكشوف، ونظام مزود السيولة). وأشارت المؤسسة في تفسيرها لقرار الترقية إلى تبني أسواق الدولة بنجاح لآلية التسليم مقابل الدفع DVP ، وتطبيقها منذ شهر مايو الماضي لإجراء التعويض النقدي للمشتري الذي يهدف لمعالجة مسألة عدم توفر الأوراق المالية للتسليم في يوم التسوية نتيجة احتمالية رفض تسوية صفقة البيع من جانب مستثمر بائع.

ولفت التقرير إلى أن سقف الملكية الأجنبية الحالي في الإمارات، الذي يبلغ 49%، يعد مرضياً مقارنة مع دول أخرى حصلت على تصنيف سوق ناشئة، فضلا عن أن هناك توقعات برفعه في السنوات المقبلة.

معايير تصنيف مؤسسة مورجان ستانلي للأسواق المالية العالمية

	المعايير	الأسواق المبتدئة	الأسواق الناشئة	الأسواق المتقدمة
	أ – متطلبات التنمية الاقتصادية المستدامة	لا متطلبات	لا متطلبات	أن يزيد معدل الدخل الفردي في الدولة عن الحد الادنى الذي يحدده البنك الدولي * للدول ذات الدخول العالية بما لا يقل عن 25%، ولثلاث سنوات متتالية.
ب – متطلبات تتعلق بالحجم والسيولة	عدد الشركات التي تفي بالمتطلبات التالية المعتمدة في منهجية الرقم القياسي العام:	2	3	5
	حجم الشركة (القيمة السوقية)**	449 مليون دولار	898 مليون دولار	1796 مليون دولار
	حجم السهم (القيمة السوقية للأسهم القابلة للتداول)**	33 مليون دولار	449 مليون دولار	898 مليون دولار
	سيولة السهم (قيمة الأسهم المتداولة كنسبة من القيمة السوقية)	2.5% سنويا	15% سنويا	20% سنويا
ج – معايير سهولة الدخول الى السوق	ج.1 السماح للأجانب بالتملك	متاح ولو بنسبة قليلة	متاح بنسبة ملموسة	مرتفع جدا
	ج.2 حرية التدفقات الرأسمالية	متاح ولو بنسبة قليلة	متاح بنسبة ملموسة	مرتفع جدا
	ج.3 كفاءة نظام العمليات في السوق	متوسطة	جيدة ومختبرة	مرتفعة جدا
	ج.4 استقرار الاطار المؤسسي	متوسط	متوسط	مرتفع جدا

أنجزت 31 خدمة إلكترونية خلال 2013

«الهيئة» تقدم 11 خدمة عبر الهواتف المحمولة تطبيقاً للحكومة الذكية

%62
نسبة انتشار الهواتف الذكية في الإمارات بنهاية 2012

أولت هيئة الأوراق المالية والسلع أهمية كبيرة لتطوير خدماتها الإلكترونية عن طريق وسائل الاتصال الحديثة وشبكات التواصل الإجتماعي، وفي مقدمتها الهواتف الذكية، بهدف مواكبة افضل الممارسات العالمية في اتمتة خدماتها، والتزاما بالقرار الصادر عن مجلس الوزراء بشأن اعتماد خطة الحكومة الإلكترونية الاتحادية والعمل على رفع جاهزية التحول الإلكتروني للخدمات التي تقدمها الحكومة للمتعاملين.

وأعلنت الهيئة مؤخراً عن استكمال تنفيذ خطتها للتحول الالكتروني مع نهاية العام 2013 والتي اشتملت تقديم 31 خدمة إلكترونياً تزامناً مع سعيها إلى تقديم نحو 11 خدمة على الهواتف الذكية، لترتفع إلى 40 خدمة خلال العامين المقبلين وعلى النحو الذي يتوافق مع مبادرة الحكومة الذكية. وقدمت الهيئة، منذ أكثر من عامين، بعض خدماتها عبر الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية، حيث أتاحت من خلالها الاطلاع على مؤشر سوق الإمارات للأوراق المالية عبر البلاك بيري والآي فون والآي باد، إضافة إلى أنظمة الهيئة وتشريعاتها.

وكانت الهيئة في مقدمة الجهات الرقابية في المنطقة التي أصدرت نظام التداول عبر الإنترنت عام 2007، ما أسهم في تخفيف الازدحام الذي كانت تشهده قاعات التداول في الأسواق .

ويؤكد العديد من الخبراء أن استفادة المستثمرين من خطة عمل الهيئة في تقديم شريحة كبيرة من خدماتها عبر الهواتف الذكية ستكون كبيرة خاصة

بعد الانتشار واسع النطاق لاستخدام هذه الوسائل في الدولة والتي أصبحت تتبوأ مركزاً متقدماً على مستوى العالم وليس المنطقة العربية وحسب في مجال استخدام الهواتف الذكية.

وطبقاً لأحدث الإحصائيات التي أعلنتها شركة لينوفو العالمية، بلغت نسبة انتشار الهواتف الذكية في الإمارات نحو 62% بنهاية 2012، وبلغ متوسط نسبة النمو السنوي لهذا النوع من الهواتف 18%، وتوقعت الدراسات المستقلة بيع نحو 958,8 مليون هاتف على مستوى العالم خلال العام 2013 بنمو 32,7% فيما تشير التقديرات المستقبلية إلى بيع نحو 1,5 مليار جهاز ذكي في العالم بحلول عام 2017.

وأكدت هيئة الاوراق المالية والسلع في وقت سابق أن خطتها في إنجاز خدماتها إلكترونياً تأتي ترجمة للتوجيهات الحكيمة لقيادة دولة الإمارات وتماشياً مع القرار الصادر عن مجلس الوزراء برئاسة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي (رعاه الله)، بشأن اعتماد خطة الحكومة الإلكترونية الاتحادية والعمل على رفع جاهزية التحول الإلكتروني للخدمات التي تقدمها الحكومة للمتعاملين، وتسريع التحول الإلكتروني لكافة الخدمات المقدمة لهم.

وعملت الهيئة على توفير منظومة إلكترونية متكاملة لخدمة عملائها كافة مع نهاية العام الجاري.

وتضم قائمة الخدمات التي تقوم الهيئة بإعدادها 31 خدمة وقد تم الانتهاء من إعداد 20 خدمة منها ويجري إتمام بقية الخدمات مع الربع الأخير من العام الجاري .

وأكدت الهيئة أن العام 2013، شهد تطبيقها للمبادرة التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي (رعاه الله)، بتوفير الخدمات الحكومية على الأجهزة الذكية.

وشهدت عملية استخدام الهواتف الذكية في التسهيل على المستثمرين زيادة ملحوظة في الآونة الأخيرة في ظل تعاون الهيئة والأسواق وشركات الوساطة التي قامت بتوفير بعض خدماتها للعملاء من خلال الهواتف الذكية، ومن المتوقع ارتفاع نسبة انتشار هذه الخدمات بنسبة أكبر في الأيام المقبلة.

وأكدت شركة الإمارات دبي الوطني للأوراق المالية التي تقدم الخدمة عبر الهاتف الذكي لعملائها "بات واضحاً أن توجه حكومة الإمارات إلى تبني مبادرة "الحكومة الذكية" خلال العامين المقبلين، يعكس مستوى الريادة الذي وصلت إليه الدولة، وأهمية تطبيق التكنولوجيا المتطورة في مختلف الأعمال لخدمة جميع أفراد المجتمع.

وأضافت أن جهود هيئة الأوراق المالية والسلع في مجال أتمتة خدماتها كبيرة ارتفعت وتيرتها مؤخرا لجهة مزيد من التسهيل على العملاء خاصة فيما يتعلق بتوفير شريحة من الخدمات عبر الهواتف الذكية وقد نجحت في ذلك ومن المتوقع أن تقدم الكثير من المبادرات في هذا الخصوص خلال الفترة المقبلة. وقالت "تتيح شركة الإمارات دبي الوطني للأوراق المالية للمستثمرين خدمات استثمارية عبر هواتفهم الذكية، حيث يستطيع المستثمر الآن، ومن خلال هذا التطبيق، إدخال أوامر البيع والشراء والاطلاع على محفظته الاستثمارية والقوة الشرائية بالإضافة إلى حركة السوق وأسعار الأسهم دون الحاجة إلى الاتصال هاتفياً بالوسيط أو إلى وجود جهاز كمبيوتر" .

وتابعت "نبع تطوير إطلاق هذا التطبيق من حرصنا على توفير الأفضل لمستثمرينا من خلال مواكبة التطورات الحاصلة على كافة المستويات في الدولة".

من جانبه، قال أحمد والي، الرئيس التنفيذي المشارك لقطاع تداول الأوراق المالية بالمجموعة المالية هيرميس، أن المجموعة تعمل على طرح تطبيق جديد يتيح تنفيذ عمليات التداول الإلكتروني عبر أجهزة "آي فون" و"آي باد" مع طرح التطبيق الجديد لأنظمة التشغيل "أندرويد" في وقت لاحق. وأكد أن المجموعة تلتزم بتوفير أفضل مستويات الخدمة للعملاء في كل وقت من أي مكان.

من جهته، قال محمد المرتضى الدندشي الشريك والعضو المنتدب لشركة الرمز للأوراق المالية: "إنّ نسبة انتشار الهواتف المحمولة في الإمارات هي من بين الأعلى عالمياً، حيث تضم قاعدة العملاء المشتركين بخدمات الهاتف المحمول، والذين يزيد عددهم على 14 مليون مشترك فعّال، العديد من الأشخاص البارعين في أمور التكنولوجيا والهواتف الذكية .

«سوق دبي»: نطبق استراتيجية واضحة للتسهيل على العملاء

قال سعادة عيسى كاظم، رئيس مجلس إدارة سوق دبي المالي إن السوق يطبق منذ تأسيسه في العام 2000 استراتيجية واضحة فيما يخص الابتكار والتطوير وجعل تعامل المستثمرين أكثر سهولة ويسراً، وقد تم استلهام هذه الاستراتيجية من الرؤية الثاقبة والمتجددة لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي (رعاه الله)، حيث يعد سموه الداعم الأول لسوق دبي المالي عبر تاريخه.

وأضاف "مما لاشك فيه أن توجيهات سموه بضرورة الاقتراب من الجمهور والذهاب إليهم بخدماتنا لا انتظار حضورهم إلينا، كانت ومازالت الحافز الأكبر بالنسبة لنا للابتكار والتطوير والاستفادة القصوى من أحدث التقنيات" . وتتيح باقة خدمات سوق دبي المالي للهاتف الجوال عبر الموقع الإلكتروني للمستثمرين متابعة حركة التداول اليومية لكافة الشركات والمؤشر العام للسوق ومتابعة إفصاحات الشركات اليومية ومتابعة أخبار السوق الأخرى المتعلقة بالشركات . ويعكف السوق حالياً على تعزيز الخدمات بباقات جديدة تعنى بتقديم خدمات السوق الأخرى للبيئة الإلكترونية والهاتفية والتي سيتم الإعلان عنها خلال العام الحالي .

وأضاف "يتعاون السوق عن كثب مع كافة الوسطاء المعتمدين لديه من أجل توفير أفضل الخدمات المتطورة وأكثر قنوات التواصل بين الوسطاء وجمهور المستثمرين فعالية ومرونة، وبخاصة أدوات التداول الإلكتروني والتداول عبر أجهزة الهاتف المتحرك".

وأوضح "ينبع هذا الأمر من استراتيجية سوق دبي المالي المتمثلة في مواكبة الاحتياجات المتزايدة للمستثمرين بما يجعل إنجاز الصفقات في متناول أيديهم وقتما شاؤوا وأينما كانوا . إننا سعداء بالجهود البناءة التي يقوم بها الوسطاء المعتمدون في السوق، وقد حرصت إدارة السوق على توفير كافة المتطلبات الفنية اللازمة لتوفير خدمات التداول عبر الهواتف الذكية على النحو الأمثل الأمر الذي يدعمه هذا الإقبال الملحوظ والمتزايد من جانب المستثمرين" .

عزيزي المستثمر..

يمكنك عبر الموقع الإلكتروني للهيئة www.sca.gov.ae الاستفادة من نظام فض المنازعات، وخدمة التحكيم في المنازعات المتعلقة بالأوراق المالية. وذلك لتوفير الوقت والجهد

بهدف تعزيز إجراء الدرسات اللازمة لتحديد أداء القطاعات الاقتصادية

«الأوراق المالية والسلع» تواصل تطوير مؤشر البورصة

يكتسب مؤشر البورصة اهمية كبيرة لدى المستثمرين، وذلك نظراً لكونه الأداة التي يمكن من خلالها التعرف على حركة أسواق المال وأسعار الأسهم بشكل عام مما يمكنهم من معرفة توجهات الأسواق وتحديد قرارتهم الاستثمارية خلال فترة معينة .

وتختلف طريقة احتساب المؤشرات في أسواق الأوراق المالية من دولة إلى اخرى، فهناك من يعتمد في قياس مستوى الأسعار على عينة من أسهم الشركات التي يتم تداولها في السوق المالية ويتم اختيارها بطريقة تتيح للمؤشر أن يعكس حالة السوق التي يهدف المؤشر إلى قياسها، في حين تعتمد بعض الدول في قياس المؤشر على جميع الأسهم المدرجة في السوق بصفة عامة كما توجد مؤشرات قطاعية وهي التي تقيس حالة السوق بالنسبة إلى قطاع أو صناعة معينة وهناك أيضاً مجموعة من المؤشرات التى تعبر عن أسواق السندات وذلك بالإضافة إلى المؤشرات، التى يتم استخدمها، بمثابة أساس لعقود المشتقات.

وقد بذلت هيئة الأوراق المالية والسلع جهوداً كبيرة منذ تأسيسها لكي يكون مؤشر سوق الإمارات المالي مواكبا لأفضل الممارسات العالمية ويعكس بصورة واقعية أداء القطاعات الاقتصادية المدرجة في السوق، وواصلت تطوير المؤشر على النحو الذي يعبر بصدق عن حركة الأسهم ويعطي المستثمرين صورة واضحة عن واقع التعاملات خلال الجلسة الواحدة .

وقد قامت الهيئة مؤخراً بدراسة إعداد مؤشر جديد يتم احتسابه داخلياً (مؤشر الأسهم المتاحة للتداول Free Float Index) بالتعاون مع لجنة متابعة مؤشر سوق الإمارات المالي، على أن يتم متابعته داخلياً.

وكانت الهيئة مع بداية شهر مايو من العام 2011، أطلقت مؤشراً جديداً لسوق الإمارات المالي استهدف تطوير الأداء في الأسواق المالية بالدولة حيث تم من خلاله توحيد التصنيف القطاعي للشركات المدرجة في الأسواق المالية بالدولة وإعادة توزيع الشركات على 10 قطاعات بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية المعتمدة من قبل مؤسسات التصنيف الدولية الكبرى، وذلك بهدف تعزيز إجراء الدراسات والتحليلات اللازمة لتحديد أداء تلك القطاعات الاقتصادية تمهيداً لاتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة، وذلك باعتبار أن المؤشرات يجب أن تعكس الواقع الفعلي للشركات المدرجة وأنشطتها المختلفة وبالتالي للقطاعات داخل السوق. وتأتي أهمية هذا التطوير في المؤشر من كونها أسهمت في توحيد القطاعات لدى كل من هيئة الأوراق المالية والسلع، وسوق دبي المالي، وسوق أبوظبي للأوراق المالية وفق المعايير الدولية لتصنيف القطاعات، المعّدة من قبل مؤسستي ستاندرد آند بورز وموروجان ستانلي.

واستناداً إلى التصنيف الجديد، أصبح بمقدور المستثمرين الاستفادة من مؤشرات الأسواق بصورة أكبر واتخاذ القرارات الاستثمارية بناء على قراءات وتحليلات تنطلق من أسس سليمة للمقارنة ليس على المستوى المحلي فحسب بل على المستويين الإقليمي والعالمي أيضاً". وأسهم توحيد التصنيف القطاعي في معالجة التباين في التصنيف القطاعي وتلافي صعوبة تحديد أداء تلك القطاعات كما سهل إجراء الدراسات والتحليلات ودعم عمليات أنشطة البحوث الاقتصادية اللازمة لتخطيط القرارات الاستثمارية المناسبة، وذلك إلى جانب أن القطاعات الجديدة والمؤشرات المنبثقة عنها عكست الواقع الفعلي للشركات المدرجة وأنشطتها المختلفة لكافة القطاعات وفي كل سوق على حدة ومواكبة مع الزيادة المتنامية في عدد الشركات الحالية والمتوقعة خلال المرحلة القادمة. ويشار إلى أن هناك العديد من المعايير التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند الاعتماد على عينة من الشركات لاحتساب المؤشر العام للسوق منها سيولة سهم الشركة وكثرة تداول أسهمها وحجم الشركة من ناحية عدد أسهمها.

آلية جديدة في سوق أبوظبي

اعتمد سوق أبوظبي للأوراق المالية ابتداء من العام 2013 آلية جديدة لاحتساب أسعار الإغلاق واحتساب مؤشر السوق في إطار حرص إدارة السوق على تطوير آليات العمل فيه بما يتماشى مع أفضل المعايير العالمية المطبقة بهذا الشأن.

ووفقا للآلية الجديدة لاحتساب المؤشر في سوق أبوظبي للأوراق، المالية فقد جرى احتساب المؤشر على أساس الأسهم الحرة المتاحة للتداول أي أن وزن كل شركة مدرجة في المؤشر سيعتمد على عدد الأسهم المتاحة للتداول فقط واستبعاد أثر الأسهم غير الحرة التي تم تحديدها بأنها الأسهم المملوكة من قبل الجهات الحكومية وأسهم المؤسسين خلال فترة حظر تداولها والملكيات التي تبلغ (10%) أو أكثر من رأس مال الشركة المدرجة والأسهم غير المودعة .

ترخيص شركات المساهمة العامة

تشترط هيئة الأوراق المالية والسلع لتأسيس شركة مساهمة عامة أن لا يقل عدد المؤسسين عن 10 أشخاص طبيعيين أو اعتباريين، وأن لا يقل رأس المال عن 10 ملايين درهم مع مراعاة الحد الأدنى لرأس المال وفقاً لمتطلبات الترخيص.

وبحسب كتاب "دليل الخدمات"، الذي أصدرته الهيئة مؤخراً، والذي يهدف إلى زيادة وعي الأطراف ذات العلاقة بأسواق المال في الإمارات، يشترط أن لايقل عدد الأسهم التي يكتتب بها المؤسسون عن 20% ولا تزيد عن 45% من رأس مال الشركة، مع ضرورة مراعاة الوحدة والتخصص في الأغراض الرئيسية للشركة.

يتم تقديم طلب إلى الهيئة للموافقة المبدئية لتأسيس شركة مساهمة عامة، ويستغرق هذا الإجراء 10 أيام عمل، وفي حال موافقة الهيئة يتعين تقديم بعض المستندات على قرص مدمج إلى كل من الهيئة والسلطة المحلية المختصة "دائرة التنمية الاقتصادية بالإمارة المعنية"، وتتضمن المستندات نسخة من مسودة عقد التأسيس، ونسخة من مسودة النظام الأساسي، ودراسة الجدوى الاقتصادية والخطة الزمنية التنفيذية معدة من قبل بيت خبرة معتمد .

الحصة العينية

وفي حالة دخول حصة عينية في رأس المال، يتعين إرفاق تقرير بتقييم للحصة العينية معداً من قبل بيت خبرة معتمد. كما يتم تقديم مسودة الاكتتاب العام المعتمدة من لجنة المؤسسين، ومشروع إعلان نشرة الاكتتاب، إضافة إلى الموافقات المبدئية والتراخيص التي حصلت عليها الشركة لمزاولة النشاط من الجهات المعنية بالدول (مثال المصرف المركزي بالنسبة للبنوك وشركات التمويل والاستثمارات المالية – هيئة التأمين بالنسبة لشركات التامين).

كما يتم تقديم ما يفيد بتعيين مدير للإصدار مرخصاً له ومدقق لحسابات الاكتتاب ونسخة باللغة العربية من الاتفاقية الموقعة معهما لتحديد مهامهما و أتعابهما، وتسدد رسوم دراسة طلب تأسيس شركة مساهمة عامة بمبلغ (5,000) درهم بواسطة الدرهم الإلكتروني. ويستغرق هذا الإجراء لدى الهيئة 10 أيام عمل.

ويعقد اجتماع بين الهيئة والسلطة المحلية المختصة لدراسة طلب التأسيس ومستنداته، خلال 5 أيام عمل، وإذا تمت الموافقة على طلب تأسيس الشركة، تصدر السلطة المختصة قراراً بالترخيص بتأسيس الشركة وينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية على نفقة المؤسسين، وعلى المؤسسين البدء في عملية الاكتتاب في أسهم الشركة، خلال 15 يوماً من تاريخ صدور قرار السلطة المحلية المختصة بالترخيص بتأسيس الشركة، وأن يقدموا إلى كل من الهيئة والسلطة المختصة قبل دعوة الجمهور للاكتتاب العام شهادة من المصرف الذي تم فيه الدفع لقيمة حصتهم النقدية تثبت أنهم قد دفعوا النسبة المشار إليها، وتثبت أيضاً إيداعهم لمصاريف الإصدار عن كافة أسهمهم.

ويتوجب على المؤسسين تقديم تعهد بإيداع العوائد الناجمة عن الاكتتاب في إجمالي أسهم الشركة في حساب الشركة المساهمة قيد التأسيس وبرد المبالغ الفائضة والعوائد التي ترتبت عليها إلى المكتتبين خلال خمسة عشر يوماً من غلق باب الاكتتاب.

نشرة الاكتتاب

وبعد الحصول على موافقة الهيئة على إعلان نشرة الاكتتاب، يتم النشر في صحيفتين محليتين يوميتين تصدران باللغة العربية قبل بدء الاكتتاب بخمسة أيام على الأقل مع تزويد الهيئة بنسخة إلكترونية من نشرة الاكتتاب المطبوعة. وتستغرق مدة الإجراء لدى الهيئة 5 أيام عمل.

ويجب أن يظل باب الاكتتاب مفتوحاً لمدة لا تقل عن عشرة أيام ولا تتجاوز تسعين يوماً، فإذا لم يتم الاكتتاب بجميع الأسهم خلال هذه المدة جاز للمؤسسين بقرار من الهيئة والسلطة المختصة مد فترة الاكتتاب مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً أخرى.

وإذا جاوز الاكتتاب عدد الأسهم المطروحة، وجب أن توزع الأسهم على المكتتبين بنسبة ما اكتتبوا به ويجري التوزيع إلى أقرب سهم صحيح.

إعادة المبالغ الفائضة

ويجب أن يتم التخصيص وإعادة المبالغ الفائضة عن الاكتتاب خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إغلاق باب الاكتتاب. وتلتزم الشركة بتضمين إخطار التخصيص المرسل إلى المكتتبين تفاصيل عقد الجمعية العمومية التأسيسية، وبعد التخصيص تلتزم الشركة بإرسال سجل المساهمين إلى سوق الأوراق المالية المزمع إدراج الأوراق المالية للشركة بها.

وتلتزم الشركة بالإعلان عن دعوة المكتتبين لحضور اجتماع الجمعية العمومية التأسيسية، بعد الحصول على موافقة الهيئة، لتعقد خلال شهر من تاريخ غلق باب الاكتتاب وفي حالة عدم اكتمال النصاب القانوني للاجتماع الأول فإنه يتم عقد الجمعية في اليوم الذي يليه، وفي حالة عدم اكتمال النصاب للاجتماع الثاني فإنه يتم عقد الجمعية في اليوم الذي يليه، كما يجب على المؤسسين إخطار السلطة المحلية المختصة بدعوة الجمعية العمومية التأسيسية، وفي حالة مد فترة الاكتتاب فإنه يتم تعديل مواعيد الجمعية العمومية التأسيسية، وفي حالة عدم تغطية الاكتتاب بالكامل، بعد فترة المد، يتعين على المؤسسين إما الرجوع عن تأسيس الشركة أو إنقاص رأس مالها بشرط موافقة الوزير على تخفيض رأس المال ويصدر قرار الموافقة على تخفيض رأس المال من الوزير بعد موافقة السلطة المختصة كما يجوز للمؤسسين أن يكتتبوا فيما لم يكتتب فيه من الأسهم وذلك بعد موافقة الوزير والسلطة المختصة.

ويجب أن يتضمن جدول أعمال الجمعية العمومية التأسيسية تقرير لجنة المؤسسين عن عمليات تأسيس الشركة "يتضمن الإفصاح عن أي أحداث جوهرية خلال

فترة التأسيس"، والإفصاح عن تفاصيل وبنود نفقات التأسيس، وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة الأول وتعيين مدققي الحسابات، والمصادقة على تقييم الحصص العينية في حال وجودها، والموافقة على تعيين هيئة الرقابة الشرعية بالنسبة للشركة التي تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء، والإعلان عن تأسيس الشركة.

ويقدم المؤسسون خلال 7 أيام من اجتماع الجمعية العمومية التأسيسية طلباً إلى الهيئة للإعلان عن تأسيس الشركة مرفقاً به عقد التأسيس والنظام الأساسي موثقاً من الكاتب العدل، شهادة من مدقق الحسابات مرفقاً بها شهادة إيداع بنكية، تؤكد اكتمال الاكتتاب برأس المال وما دفعه المكتتبون من قيمة الأسهم وبيان بأسمائهم وجنسياتهم وعدد الأسهم التي اكتتب بها كل منهم.

كما يرفق به إقرار كتابي من كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بأسماء الشركات المساهمة التي يشغل فيها منصب رئيس أو نائب أو عضو مجلس إدارة أو عضو منتدب للإدارة، وتاريخ شغل كل من هذه المناصب، ومحضر اجتماع الجمعية العمومية التأسيسية، وإقرار كتابي بأن كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة لم يسبق الحكم عليه في جريمة مخلة بالشرف والأمانة ولم يحكم بإشهار إفلاسه، ونسخة إلكترونية نهائية من نشرة الاكتتاب، ونموذج بيانات تسجيل شركة مساهمة عامة لدى الهيئة، وسداد الرسوم المستحقة لتسجيل الشركة (بواسطة الدرهم الإلكتروني) وهي: رسم إصدار قرار وزاري بتأسيس الشركة (1,000) درهم، رسم نشر محررات رسمية (20,000) درهم، رسم تسجيل شركة مساهمة (10,000) درهم.

يصدر الوزير قراراً بإعلان تأسيس الشركة خلال 5 أيام عمل من تاريخ تقديم الطلب وينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية مرفقاً به عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي وذلك على نفقة الشركة. وتستغرق مدة الإجراء لدى الهيئة 5 أيام عمل.

ويجب على الشركة موافاة الهيئة بالقوائم المالية الافتتاحية المدققة، مع الإيضاحات، وتقرير مدقق الحسابات عنها في تاريخ تأسيس الشركة (تاريخ صدور القرار الوزاري).

ويجب على مجلس الإدارة خلال 5 أيام من تاريخ صدور القرار الوزاري بإعلان تأسيس الشركة اتخاذ إجراءات إشهارها وقيدها بالسجل التجاري ونشر القرار الوزاري في الجريدة الرسمية مرفقاً به عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي وموافاة الهيئة بالإيصال الدال على سداد قيمة النشر في الجريدة الرسمية، وصورة عن شهادة قيد الشركة في السجل التجاري، وصورة من الرخصة التجارية للشركة.

تصدر الهيئة شهادة التسجيل بعد استيفاء الشركة للمتطلبات، ويستغرق الإجراء لدى الهيئة 3 أيام عمل. وتقوم الشركة باستكمال إجراءات قيدها تمهيداً لإدراجها في السوق المالي، وذلك وفقاً للإجراءات الموضحة في هذا الدليل والخاصة بقيد الشركات المساهمة العامة المحلية.

ويتوجب على جميع الشركات المساهمة العامة المؤسسة في الدولة التقدم بطلبات بشأن إدراج أسهمها في الأسواق المالية المرخصة في الدولة، من خلال الحصول على ترخيص هيئة الأوراق المالية والسلع أولاً، ومن ثم اختيار أحد الأسواق المالية المرخصة في الدولة والتقدم بطلب الإدراج لديه.

للحصول على النماذج يرجى مراجعة الموقع الإلكتروني للهيئة: www.sca.gov.ae

تجديد تسجيل الشركات

يمكن لشركات المساهمة العامة المحلية تجديد تسجيلها من خلال الخدمة الإلكترونية على الموقع الإلكتروني للهيئة على شبكة الإنترنت وذلك بعد سداد الرسم المقرر لتجديد التسجيل وقدره (5,000) خمسة آلاف درهم ببطاقة الدرهم الإلكتروني من خلال خدمة الدفع الإلكتروني علىموقع الهيئة. ويستغرق هذا الاجراء عند الهيئة مدة يوم عمل واحد.

عزيزي المستثمر..

يستعين المستثمر بالتحليل الأساسي في التعرف على القيمة العادلة لسهم الشركة، وتقييم هيكل رأس المال والعائد على الاستثمار وكذلك التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية بما يمكن من التنبؤ بمستقبل أسهم تلك الشركة.

شروط قيد شركة محلية

تكون شروط إدراج الأوراق المالية للشركات المساهمة العامة المؤسسة في الدولة للتداول في السوق وفق التصنيف، على أن يقرن اسم الشركة المدرجة بفئة تصنيفها في كافة الأحوال.

الفئة الأولى:

يشترط لتصنيف الشركة من هذه الفئة أن تكون الشركة مسجلة لدى هيئة الأوراق المالية والسلع، وأن يكون قد مضى على تأسيس الشركة مدة لا تقل عن عامين وقد صدرت عنها ميزانيتان مدققتان من قبل مدقق حسابات مقيد في جدول مدققي الحسابات المشتغلين ومخول بتدقيق حسابات الشركات المساهمة، وأن لا يقل رأس مال الشركة المدفوع عن (25) خمس وعشرين مليون درهم أو (35%) من رأس المال المكتتب فيه أيهما أعلى.

كما يشترط أن تكون حقوق المساهمين بالنسبة لكل فئة من فئات الأسهم التي تصدرها الشركة متساوية، وألا تقل حقوق المساهمين في الشركة عند تقديم طلب الإدراج عن رأس المال المدفوع، وأن يثبت انعقاد الجمعية العمومية العادية للشركة مرة واحدة على الأقل في السنة، كما يشترط أن تتعهد الشركة بنشر ميزانيتها ونتائج أعمالها في وسائل النشر اليومية وذلك قبل السماح بتداول أسهمها في السوق، وأية شروط أخرى يقررها مجلس إدارة الهيئة من حين لآخر.

الفئة الثانية:

تصنف الشركة من هذه الفئة عندما لا يتوافر فيها شرط أو أكثر من الشروط المقررة في الفئة الأولى أو من الشروط الأخرى التي يقررها المجلس من حين آخر.

ويتم نقل الشركات من الفئة الثانية إلى الفئة الأولى عندما تتوافر لدى الشركة المنقولة شروط إدراج الفئة المنقولة إليها، كما يتم نقل الشركات من الفئة الأولى إلى الفئة الثانية عند الإخلال بشروط إدراج فئتها الحالية وتوافر شروط إدراج الفئة المنقولة إليها.

شطب قيد الشركة المساهمة العامة المحلية

يتم شطب قيد الشركات عن طريق تقديم كتاب لشطب القيد أو بناء على قرار من مجلس إدارة الهيئة.

في حال موافقة الهيئة يتوجب تقديم:

- كتاب عدم ممانعة على شطب الإدراج من سوق المال المعني، قرار الجمعية العمومية أو قرار مجلس الإدارة بالشطب.
- سداد رسوم الشطب والبالغة 1000 درهم للهيئة والغرامات إن وجدت، وتقديم ما يفيد سداد تلك الرسوم. وفي حال الموافقة على الشطب يتم مخاطبة السوق المعني والشركة لتحديد موعد سحب سجل الأسهم من السوق وضرورة إخطار الهيئة بذلك.

الترقيم الدولي للأوراق المالية

يتم ترقيم الأوراق المالية تلقائياً من قبل الهيئة وقت إصدار الأسهم عند تأسيس الشركة المساهمة العامة أو تحولها إلى شركة مساهمة عامة، وكذلك ترقيم أية إصدارات أخرى بعد ذلك للأسهم والسندات والصكوك ووثائق الاستثمار.

وللمجلس نقل أية شركة من الفئة الأولى إلى الفئة الثانية في حال إخلال الشركة في التقيد بأحكام الإفصاح والشفافية المعمول بها .

المستندات المطلوب إرفاقها بطلب قيد شركة محلية لدى الهيئة

يشترط إرفاق نموذج طلب قيد الإدراج الخاص بالهيئة مع رسوم طلب القيد، وعقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي وتعديلاتهما بما يتفق وأحكام قانون الشركات التجارية.

كما يشترط ارفاق تقرير صادر عن مجلس إدارة الشركة يتضمن، نبذة مختصرة عن تأسيس الشركة وأغراضها الرئيسية وعلاقتها بالشركات الأخرى سواء كانت الشركة أماً أو تابعة أو شقيقة أو حليفة (إن وجد)، كما يتضمن أسماء جميع أعضاء مجلس الإدارة، والمديرين التنفيذيين مع بيان الأوراق المالية التي يملكها كل منهم وأقاربهم من الدرجة الأولى والمصدرة من قبل الشركة الأم أو التابعة أو الحليفة أو الشقيقة (إن وجد)، وعضوية أي منهم في مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة الأخرى.

ويتم إرفاق قائمة بحاملي الأوراق المالية الذين يملكون مع أبنائهم القصر أو أي جهة أخرى تمتلك بالاشتراك مع أصولها أو فروعها 5% من الأوراق المالية للشركة.

كما يتم إرفاق البيانات المالية للشركة مشفوعة بتقرير من مجلس الإدارة ومدققي الحسابات، والبيانات المالية المرحلية التي تغطي الفترة الزمنية من نهاية السنة المالية السابقة لتقديم طلب الإدراج وحتى نهاية الربع الأخير الذي يسبق تاريخ ذلك الطلب على أن تكون معتمدة من مدقق حسابات الشركة.

كما يتم إرفاق محاضر اجتماعات الجمعية العمومية للسنتين الماليتين السابقتين لتاريخ تقديم طلب الإدراج، وتعهد بنشر البيانات المالية السنوية والمرحلية و ملخص لتقارير مجلس إدارة الشركة ومراقبي الحسابات في الصحف اليومية قبل السماح بتداول أسهمها في السوق.

رسوم القيد لدى الهيئة

يبلغ رسم طلب القيد والإدراج لدى الهيئة (2,000) درهم تدفع عند تقديم الطلب.

يتم عرض الطلب على اللجنة المختصة بالنظر في طلبات القيد في الهيئة، وتستغرق مدة الإجراء لدى الهيئة 5 أيام عمل.

تجديد قيد الشركة المساهمة العامة المحلية

يتم تجديد القيد في نهاية السنة بتاريخ 31/12 من كل عام حيث تقوم الشركة بطلب تجديد الإدراج لدى السوق المالي المدرجة به.

ويتم سداد رسوم التجديد السنوية من خلال الأسواق المدرجة بها الشركة وفقا لما يلي:

- رسم تجديد قيد الشركة التي يكون رأسمالها (500) مليون درهم فأقل: (30,000) درهم
- رسم تجديد قيد الشركة التي يزيد رأسمالها على (500) مليون درهم وحتى (2) مليار درهم: (50,000) درهم
- رسم تجديد قيد الشركة التي يكون رأسمالها (2) مليار درهم فأكثر: (100,000) درهم

يتم استلام إيصال رسوم تجديد الإدراج للشركة من السوق المالي، ويتم اعتماد الطلب و إصدار شهادة تجديد القيد، وإرسال النسخة الأصلية للشهادة بالبريد للشركة.

نظمتها الهيئة في أبوظبي ودبي

ندوة تستعرض كيفية بناء المحافظ الاستثمارية المثلى

استعرضت ندوة نظمتها هيئة الأوراق المالية والسلع مؤخراً في أبوظبي ودبي، كيفية بناء المحافظ الاستثمارية المثلى التي تهدف إلى تخفيض المخاطر دون التضحية بالعائد.

وعرفت الندوة، التي قدمها الخبير الاقتصادي الدكتور عمرو جمال الدين أستاذ الاقتصاد بجامعة أبوظبي، المحافظ الاستثمارية في الأوراق المالية وأنواعها وأهدافها، وخطوات إدارة المحافظ الاستثمارية ، وكيفية بناء المحفظة، وفقاً لنظرية التنويع الكفء التي وضعها العالم هارى ماركويتز، والتي تتكون من 3 شروط وهي اختيار الاستثمارات من البداية ضمن مجموعة الاستثمارات الكفء، وأن يكون معامل الارتباط بين الاستثمارات داخل المحفظة سالباً بقدر الإمكان، وأيضاً توزيع الأموال الإجمالية بين الاستثمارات داخل المحفظة وفق الطريقة الأمثل.

وأوضح الدكتور جمال الدين أن الاستثمار يؤدي دورًا هاما في النشاط الاقتصادي خاصة مع التحولات الجارية، منوها إلى أن وسائله و أساليبه تعددت و تنوعت وفقا لرؤية المستثمر وميوله، ولعّل من أهم هذه الوسائل أو الأدوات هو تكوين المحفظة الاستثمارية التي وضع نظريتها ماركويتز عام 1956 ثم تناولها آخرون بعده بالدراسة والتطوير أمثال تيرنر و غيرهما.

وأشار إلى أن تكوين المحفظة يهدف إلى تعظيم الثروة عبر زيادة المنفعة، إضافة إلى التقليص من حجم الأخطار التي قد تواجه المستثمر، و لكن الإشكالية المطروحة هنا هي: كيف يتم تحديد التركيبة أو التشكيلة الأساسية لأصول المحفظة الاستثمارية وفقا لمعياري العائد والمخاطرة ؟

وتناول المحاضر ضوابط و قيود تكوين محافظ الأوراق المالية والعوامل التي يجب مراعاتها عند إدارة محفظة الأوراق المالية والمخاطر التي تتعرض لها محفظة الأوراق المالية والاعتبارات الفنية وخطوات إدارة المحفظة الاستثمارية .

وعرضت الندوة نشأة وماهية ومزايا صناديق الاستثمار والأنواع المختلفة لصناديق الاستثمار مثل صناديق النمو وصناديق الدخل والصناديق المفتوحة والمغلقة والهيكل التنظيمي لهذه الصناديق والسياسات الثلاثة المتبعة في إدارة صناديق الاستثمار وهى السياسة العمومية (الهجومية) والسياسة الدفاعية والسياسة المتوازنة وكيف يختار المستثمر بين محافظ الاستثمار وكيفية تقييم أداء صناديق الاستثمار بناء على العائد والمخاطرة، والدور المتوقع لصناديق الاستثمار بالنسبة للاقتصاد الوطني وللمستثمرين الأفراد ولتنشيط سوق الأوراق المالية .

وقال المحاضر إن الاستثمار يعتبر أحد مكوني الطلب الفعّال إلى جانب الاستهلاك، و يعني الإضافة إلى الثروة المتراكمة، حيث يؤدي إلى الزيادة أو المحافظة على رأس المال، وتعد استراتيجية الاستثمار الخطوة الأولى عند اتخاذ قرار استثماري و هناك استراتيجيتان هما:

استراتيجية حذرة تهدف إلى تحقيق الربح ببطء من استثمار مرتفع المخاطر، واستراتيجية نشطة تهدف إلى تحقيق ربح سريع من خلال المضاربة على الأوراق المالية.

وبين أن هناك عاملين أساسيين في اختيار هاتين الاستراتيجيتين، وهما التكلفة، و التنويع.

وعرض المحاضر إلى أدوات الاستثمار، حيث عرفها بأنها الأصل الحقيقي أو المالي الذي يحصل عليه المستثمر لقاء المبلغ الذي يستثمره، و يطلق البعض على أدوات الاستثمار مصطلح وسائط الاستثمار، مشيرا إلى أن أدوات الاستثمار المتاحة للمستثمر عديدة و متنوعة .

وصنف المحاضر أدوات الاستثمار المالي إلى أدوات الاستثمار المالي قصير الأجل وتتضمن القروض تحت الطلب، أذونات الخزينة، الأوراق التجارية، شهادات الإيداع، والعملات الأجنبية (التعامل الفوري).

وبين ان أدوات الاستثمار المالي الطويل الأجل تتضمن الأسهم العادية، الأسهم الممتازة، والسندات

ونوه إلى أن هناك أدوات استثمارية أخرى تتضمن صناديق الاستثمار و المحفظة الاستثمارية.

وقال إن الأهداف الاساسية لتشكيل المحفظة الاستثمارية تتمثل في المحافظة على رأس المال وتحقيق أقصى عائد ممكن.

واختتمت الندوة بالنقاشات وطرح الاسئلة من الحضور حول موضوع الندوة وحول صناديق الاستثمار في دولة الإمارات العربية المتحدة .

عزيزي المستثمر..

ضع خطة واضحة للاستثمار في الأسهم وذلك بالتحديد الدقيق لأهدافك وكذلك سياسة الدخول والخروج من السوق، وتجنب اتخاذ قرارات انفعالية في حالتي البيع والشراء.

في إطار سلسلة كتيبات التوعية الاستثمارية المبسطة

الهيئة تصدر كتيباً عن الحوكمة والانضباط المؤسسي

أصدرت هيئة الأوراق المالية والسلع كتيباً جديد بعنوان "الحوكمة"، وذلك في إطار جهودها لتعزيز المعرفة لدى المستثمرين والمتعاملين في جميع مجالات الاستثمار.

ويتطرق الكتيب إلى أهمية حوكمة الشركات ودورها في تنظيم العلاقة بين مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة من ناحية، وحملة وأصحاب المصالح من ناحية أخرى، وذلك من خلال مجموعة من الضوابط والقواعد والمعايير التي تحدد حقوق وواجبات ومسؤوليات كل طرف بما يحقق أهداف الشركة وغاياتها.

وعرف الكتيب، الذي جاء في 20 صفحة من القطع الصغير، الحوكمة بأنها مجموعة الضوابط والمعايير والإجراءات التي تحقق الانضباط المؤسسي في أدارة الشركة وفقا للمعايير والأساليب العالمية، وذلك من خلال تحديد مسؤوليات وواجبات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة، وذلك بهدف حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين.

وبين أن وجود حوكمة رشيدة يعني الأداء الناجح والإنجاز الجيد للشركة أو المؤسسة وإدارة المخاطر المختلفة بها، ووضع استراتيجية لأعمال الشركة ومتابعتها ومراقبة نتائجها، الأمر الذي يؤدي إلى تبديد قلق المستثمرين وبعث الثقة في نفوسهم، كما أنه يسهم في جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أو المحلية، ويحد من الفساد وهروب رؤوس الأموال.

وأوضح أن الحوكمة في الشركات تتمثل في 3 أبعاد وهي: البعد الاقتصادي أو الاستثماري، والبعد الاجتماعي والقانوني، والبعد البيئي.

واستعرض الكتيب المبادئ الدولية للحوكمة، منوها إلى أن حوكمة الشركات حظيت باعتراف العالم، باعتبارها معايير دولية لجودة حوكمة الشركات، وقد استخدمت من قبل الحكومات وواضعي اللوائح التنظيمية والمستثمرين والشركات المساهمة سواء في الدول الاعضاء في المنظمة المذكورة او غيرها. وتبنت دولة الإمارات العربية المتحدة هذه المبادئ.

وتشمل المبادئ، بحسب ما عرضه الكتيب، توافر إطار فعال لحوكمة الشركات، وذلك من خلال تطوير هيكل الحوكمة، و تقسيم المسؤوليات لضمان تحقيق الصالح العام، إضافة إلى توفر الموارد اللازمة لقيام الهيئات الرقابية بدورها.

أما المبدأ الثاني فهو حقوق المساهمين، ويشمل الحقوق العامة كاحتفاظ الشركات بسجلات لتسجيل ملكية المساهمين تتضمن المعلومات الخاصة بمساهمتهم والتغييرات التي قد تطرأ عليها، وإمكانية الاطلاع على سجل المساهمين. كما تتضمن الحصول على القوائم المالية الدورية والاطلاع على المعلومات المتعلقة بالشركة، والمشاركة والتصويت في اجتماع الجمعية العمومية، والحصول على توزيعات الأرباح السنوية للشركة.

كما تتضمن أيضا أولوية الاكتتاب في أي إصدارات جديدة من الأسهم للشركة قبل طرحها للمستثمرين الآخرين، وغيرها.

وتشمل حقوق المساهمين أيضا الحقوق ضمن صلاحيات الجمعية العمومية للشركة، كإتاحة الفرصة لمناقشة مجلس الإدارة في أداء الشركة وخطته للفترة المقبلة، إضافة إلى الأمور المتعلقة بإقالة أو انتخاب أعضاء مجلس الإدارة والموافقة على بدلاتهم، والتجديد لمدقق الحسابات الخارجي، والمصادقة على القوائم المالية للشركة...

كما تشمل حقوق المساهمين اجتماع الجمعية العمومية للشركة، والتي تتكون من جميع المساهمين الذين يحق لهم التصويت.

أما المبدأ الثالث من مبادئ الحوكمة فهو المعاملة المتكافئة للمساهمين، وذلك من خلال توفير حقوق التصويت المتساوية لحملة الأسهم داخل كل فئة، ولهم الحق في الحصول على معلومات عن حقوق التصويت المرتبطة بكافة فئات الأسهم قبل شراء الأسهم، ويجب أن تخضع التغيرات في حقوق التصويت، والتي تؤثر سلبا على بعض فئات المساهمين، لموافقتهم. كما تتضمن المعاملة المتكافئة حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الممارسات الاستغلالية من جانب فئات المساهمين.

ونوه الكتيب إلى أن مبادئ الحوكمة تشمل أيضا دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات، والإفصاح والشفافية.

وأوضح أن الشركة يجب أن تضع إطار عمل وفقا لسياسة الإفصاح المعتمدة من مجلس الإدارة لتنظيم عمليات الإفصاح وفقا لمتطلبات الجهات الحكومية.

وشدد على أن الشركة يجب أن توفر المعلومات اللازمة للمساهمين بصورة سليمة وفي الأوقات المحددة، بما يمكنهم من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، كما يجب أن تعد الشركة قوائمها المالية وفقا للمعايير الدولية المتعارف عليها..

أما المبدأ الأخير من مبادئ الحوكمة فهو مسؤوليات مجلس الإدارة.

ونوه الكتيب إلى أنه يجب أن يؤكد إطار قواعد الحوكمة على استراتيجية إدارة الشركة، والرقابة الفعالة ومسؤولية مجلس الإدارة أمام الشركة والمساهمين، كما يجب على أعضاء مجلس الإدارة العمل على أساس عناية الرجل الحريص لما فيه صالح الشركة والمساهمين. ويجب على مجلس الإدارة أن يعامل كافة فئات المساهمين معاملة متساوية، وضمان الالتزام بالقانون والتشريعات مع الحرص على مصالح الأطراف ذات المصلحة.

وأضاف الكتيب أن من مهام مجلس الإدارة وضع استراتيجية الشركة والسياسات والخطط التي تؤدي إلى تحقيق أهداف الشركة وتعظيم حقوق المساهمين، وتحقيق التنمية للمجتمع، إضافة إلى متابعة قياس كفاءة ممارسة الشركة لقواعد حوكمة الشركات وإجراء التعديلات عند الحاجة.

أخطاء يرتكبها المستثمرون في أسواق المال يجرمها القانون

يقع المستثمرون في أخطاء متعددة تصنف كأفعال مجرمة قانوناً في أسواق المال، لا يمكن حصرها أو سردها على نحو محدد، فكل ما يخالف قانون وأنظمة الهيئة يشكل جريمة أو مخالفة إدارية يمكن توقيع الجزاء بشأنها، وكل خطأ في اختيار الوسيط أو الورقة محل التعامل أو ظروف اتخاذ القرار الاستثماري سيؤدي إلى خسائر مالية مرهقة.

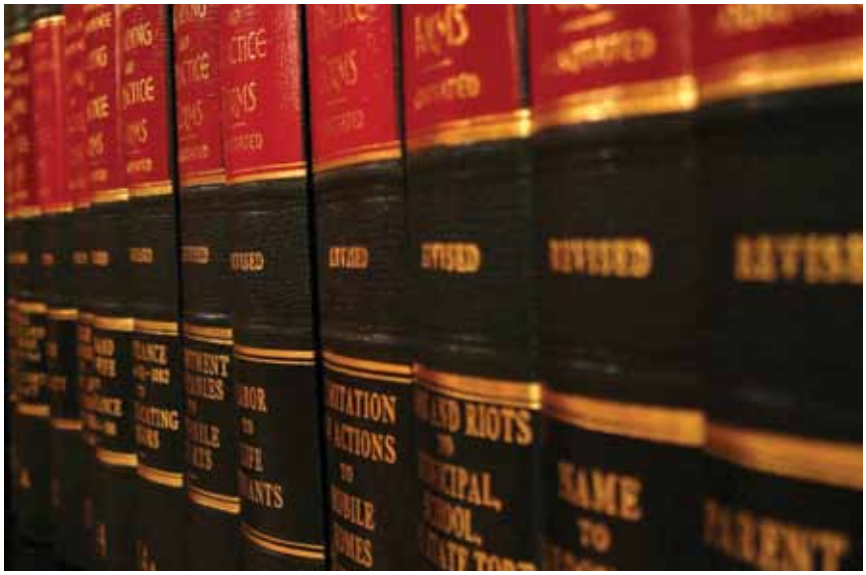

ومن الأفعال التي يرتكبها المستثمرون وتكون محل مساءلة قانونية:

• إجراء عمليات شراء أو بيع استباقية بناء على معلومات خاصة بأوامر مستثمرين آخرين، واستغلال تلك المعلومات بهدف تحقيق منافع شخصية.

• إجراء عمليات متقابلة باتفاق مستثمرين بترتيب تلك العمليات فيما بينهم وتبادل المراكز (شراءً وبيعاً)، بهدف خلق سوق نشط غير حقيقي على الورقة المالية أو التأثير على حجم تداولها بالسوق.

• قيام مستثمرين بتنفيذ عمليات متقابلة بين حساباتهم ومن خلال شركات وساطة مختلفة لمحاولة إخفاء التلاعب الذي يهدف إلى التأثير على سعر السهم.

• نشر معلومات غير صحيحة عن عروض شراء لأسهم بعض الشركات، ونشر وترويج الشائعات عن تطورات جوهرية (إيجابية) كالاندماج مع احد الشركات الرائدة أو إبرام عقود أو صفقات تدر دخلاً كبيراً لتلك الشركات، (أو سلبية) كتصفية الشركة أو إفلاسها، وذلك بهدف إجراء عمليات شراء أو بيع لتحقيق أرباح أو تجنب خسائر.

• قيام المطلعين لدى الشركة المدرجة (التي يتم التداول على أسهمها لدى السوق) بإجراء تداولات خلال فترة الحظر الخاصة بالإفصاح عن المعلومة الجوهرية التي من شأنها أن تؤثر على سعر السهم، وذلك قبل 10 أيام عمل من الإعلان عن تلك المعلومة وحتى تاريخ الإعلان.

• قيام المطلعين بالشركة المدرجة بإجراء تداولات خلال فترة الحظر الخاصة بالإفصاح عن البيانات المالية للشركة المدرجة، وذلك قبل 15 يوماً من نهاية الفترة المالية الربعية أو النصف سنوية أو السنوية، ولحين الإفصاح عن البيانات المالية.

• إجراء المستثمر عملية شراء تؤدي إلى بلوغ ملكيته وأبنائه القصر والمجموعة المرتبطة لنسبة 5% أو أكثر من أسهم شركة مدرجة في السوق دون الإفصاح عن تلك النسبة للسوق.

• إجراء المستثمر أو أبنائه القصر والمجموعة المرتبطة لعملية شراء تؤدي إلى تغير بنسبة (1%) أو أكثر فوق حدود (5%) بداية نسبة الإفصاح.

• بلوغ المستثمر أو أبنائه القصر والمجموعة المرتبطة لنسبة (30%) أو أكثر من أسهم شركة مدرجة في السوق دون إخطار الهيئة والحصول على موافقتها.

وحدد قانون وأنظمة الهيئة العقوبات المترتبة على ارتكاب تلك الأفعال المجرمة فتنوعت بين الحبس أو الغرامة أو كليهما، بحسب جسامة الفعل المجرم، أو توقيع جزاءات إدارية بحقه مثل الغرامة أو الإيقاف عن التداول.

أخطاء عن غير قصد وتصنف كمخالفات

• إجراء عمليات شراء أو بيع استباقية بناء على معلومات خاصة بأوامر مستثمرين أخرين واستغلال تلك المعلومات بهدف تحقيق منافع شخصية.

• إدخال أوامر شراء بأسعار مختلفة ومتدرجة بكميات صغيرة لدعم عمليات البيع التي يقوم بها المستثمر بكميات كبيرة لكي لا يتأثر سعر السهم بالانخفاض.

• إجراء عمليات متقابلة باتفاق مستثمرين بترتيب تلك العمليات فيما بينهم وتبادل المراكز (شراءً وبيعاً) بهدف إيجاد سوق نشط غير حقيقي على الورقة المالية أو التأثير على حجم تداولها بالسوق.

• إدخال أمر (بيع أو شراء) على سعر قريب من حيز التنفيذ وعند اقتراب سعر التنفيذ من السعر محل الأمر يقوم المستثمر بتعديل السعر أو إلغاء الأمر حتى لا يتم التنفيذ، وذلك لدعم عمليات الشراء أو البيع التي يقوم بها المستثمر.

• قيام مستثمرين بتنفيذ عمليات متقابلة بين حساباتهم ومن خلال شركات وساطة مختلفة لمحاولة إخفاء التلاعب الذي يهدف إلى التأثير على سعر السهم.

• قيام مستثمرين بتنفيذ عمليات متقابلة بين حساباتهم الشخصية وبصفتهم وكلاء عن مستثمرين أخرين، وبالتالي يكون مُتخذ قرار الشراء والبيع مستثمر واحد في ذات الوقت ومن خلال شركتي وساطة مختلفتين بهدف التأثير على سعر السهم.

• التأثير على سعر الإغلاق من خلال إجراء عمليات شراء لكميات محدودة (50 سهم مثلاً) من أسهم شركة معينة وفي نهاية جلسات التداول وقد يكون ذلك على مدار جلسات متعاقبة بهدف التأثير على سعر السهم.

• نشر معلومات غير صحيحة عن عروض شراء لأسهم بعض الشركات، ونشر وترويج الشائعات عن تطورات جوهرية (إيجابية) كالاندماج مع احد الشركات الرائدة أو إبرام عقود أو صفقات تدر دخلاً كبيراً لتلك الشركات (أو سلبية) كتصفية الشركة أو إفلاسها، وذلك بهدف إجراء عمليات شراء أو بيع لتحقيق أرباح أو تجنب خسائر.

تصدرت بورصات العالم في قيمة عقود الروبية الهندية الآجلة المتداولة

12.9 مليون عقد تداولات «دبي للذهب والسلع» خلال 11 شهراً

تجاوزت أحجام التداولات في بورصة دبي للذهب والسلع 12.9 مليون عقد منذ بداية العام وحتى نهاية شهر نوفمبر الماضي، بزيادة نسبتها 51% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

ويتصدر قطاع العملات النمو في أحجام التداولات، الذي سجل منذ بداية العام ارتفاعاً بمعدل 55%.

وحققت البورصة الصدارة بتداولها 40% من قيمة مجموع العقود المتداولة في البورصات العالمية على عقود الروبية الهندية الآجلة في نوفمبر.

وارتفعت أحجام التداولات بنسبة 6% على أساس شهري، وبمعدل 43% منذ بداية العام.

وحققت عقود الين الياباني الآجلة أيضاً ارتفاعاً كبيراً بمعدل 61% منذ بداية العام مسجلة 16,840عقداً.

وشهدت عقود مؤشر سينسكس الآجلة نمواً قوياً منذ إطلاقها في وقت سابق من العام الجاري، لتسجل ثاني أعلى قيمة لتداولاتها الشهرية مع 8,591 عقد بقيمة 177,53 مليون دولار أمريكي في نوفمبر.

وفي قطاع المعادن الثمينة، كانت عقود الفضة هي الأكثر نشاطاً منذ بداية العام بزيادة نسبتها 37% في نوفمبر، لتصل إلى 14,93عقدا. وكانت أحجام التداولات في بورصة دبي للذهب والسلع اتفعت بنسبة 56% خلال الأشهر العشرة الأولى من العام الحالي، مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي، لتصل إلى 12,17 مليون عقد بقيمة 25 مليار دولار أمريكي.

وشهدت تداولات شهر أكتوبر نمواً قوياً لعقود المعادن الثمينة، حيث ارتفعت أحجام تداولات عقود الذهب الآجلة بمعدل 60 % مقارنة مع الشهر الماضي، مسجلة 45,928 عقداً، في حين سجلت عقود الفضة الآجلة أعلى أحجام التداولات الشهرية لها هذا العام مع تداول 2,882 عقداً بمعدل نمو بلغ 88 %.

وأسهمت أحجام تداولات شهر أكتوبر في زيادة الحصة السوقية لعقود الذهب الآجلة التي تطرحها بورصة دبي للذهب والسلع ضمن آسيا بنسبة 2%، مما يعزز مكانتها باعتبارها واحدة من عقود الذهب الآجلة الأكثر تداولاً في آسيا.

وحققت أحجام التداولات في البورصة نمواً بنسبة 69 % خلال أول تسعة أشهر من العام لتسجل 11.35 مليون عقد.

وعزز من هذا النمو ارتفاع أحجام التداولات في شهر سبتمبر بمعدل 2% عن سبتمبر 2012 مع تداول 988,269 عقداً بقيمة 28 مليار دولار أمريكي.

وشكلت المعادن الثمينة في بورصة دبي للذهب والسلع محرك النمو في شهر سبتمبر.

وقفزت أحجام تداولات عقود الذهب الآجلة بمعدل 23% بالمقارنة مع الشهر السابق مدفوعة بزيادة تقلب أسعار المعادن الثمينة.

وحققت عقود الفضة الآجلة في سبتمبر نمواً بمعدل 53% عن أغسطس.

وارتفعت أحجام تداولات عقود العملات الآجلة منذ بداية عام 2013 بمعدل 77% عن الفترة ذاتها من العام الماضي، حيث حققت عقود الروبية الهندية والين واليورو الآجلة نمواً بمعدل 62% و72% و74% على الترتيب. وسجلت عقود الروبية الهندية الآجلة نمواً بمعدل 15% في شهر سبتمبر مقارنة

بشهر أغسطس. وشهد شهر سبتمبر زيادة في تقلب أسعار المعادن الثمينة على خلفية عدم اليقين الذي يحيط بالوضع الاقتصادي الأمريكي، والأحداث الجيوسياسية الإقليمية، وموسم الأعياد المقبل في الهند التي تعتبر واحدة من أكبر المستهلكين للذهب في العالم. وتقدم بورصة دبي للمشاركين بيئة داعمة ومنظمة وخالية من المخاطر لتداول عقود الذهب الآجلة".

وشكلت المعادن الثمينة في بورصة دبي للذهب والسلع محرك النمو في شهر سبتمبر. وقفزت أحجام تداولات عقود الذهب الآجلة بمعدل 23% بالمقارنة مع الشهر السابق مدفوعة بزيادة تقلب أسعار المعادن الثمينة. وحققت عقود الفضة الآجلة في سبتمبر نمواً بمعدل 53%عن أغسطس. وارتفعت أحجام تداولات عقود العملات الآجلة منذ بداية عام 2013 بمعدل 77% عن الفترة ذاتها من العام الماضي، حيث حققت عقود الروبية الهندية والين واليورو الآجلة نمواً بمعدل 62% و72% و74% على الترتيب. وسجلت عقود الروبية الهندية الآجلة نمواً بمعدل 15% في شهر سبتمبر مقارنة بشهر أغسطس.

عزيزي المسؤول
بشركات الخدمات المالية

يمكنك عبر الموقع الإلكتروني للهيئة www.sca.gov.ae الحصول على ترخيص الحافظ الأمين وتجديد ترخيصه، والترخيص لتقديم خدمة الاستشارات المالية وتجديد ترخيصها، وترخيص شركة وساطة سلع وتجديد ترخيصها.

بورصة دبي للذهب والسلع تطلق عقود البلاستيك الآجلة

تعتزم بورصة دبي للذهب والسلع البدء بتداول عقود البلاستيك الآجلة اعتباراً من 28 فبراير 2014. وحسب البورصة، تم تصميم هذه العقود لتوفير المزيد من السيولة في مجال تجارة البلاستيك على المستوى العالمي، وستكون أول عقود لمنتجات البلاستيك يتم إدراجها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وستسهم عقود البلاستيك الآجلة لمنتج البولي بروبلين في بورصة دبي للذهب والسلع في توفير سوق شفافة، وإرساء معيار جديد للتسعير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويبلغ حجم العقد 5 أطنان مترية، بسعر مقوم بالدولار الأميركي لكل طن متري، كما يضمن التسليم الفعلي تقارب الأسعار بين سوق العقود الآجلة والسوق الفعلية. وقد اعتمدت بورصة دبي للذهب والسلع مجموعة من المستودعات الرائدة لتسليم المنتج. ويبلغ حجم الإنتاج العالمي من مادة البولي بروبيلين أكثر من 65 مليون طن متري سنوياً، أي أكثر من ضعف الإنتاج السنوي العالمي من الألمنيوم. وتعد دولة الإمارات من أكبر الدول المنتجة لمادة البولي بروبيلين في العالم، وهي إحدى المنتجات البلاستيكية الأكثر استخداماً في التصنيع والتغليف.

.. والبورصة تفوز بجائزتين دوليتين

أعلنت بورصة دبي للذهب والسلع مؤخراً عن فوزها بجائزة "أفضل بورصة ناشئة" في قارة آسيا لعام 2013، وذلك من قبل مجلة "FOW" الرائدة عالمياً في مجال المشتقات المالية. كما حصلت منصة التداول "EOS" التابعة لبورصة دبي للذهب والسلع على جائزة "أفضل ابتكار تكنولوجي على صعيد البورصات" لهذا العام. وجاء فوز بورصة دبي للذهب والسلع بجائزة "أفضل بورصة ناشئة للعام" بعد منافسة قوية مع بورصة تايلاند للعقود الآجلة وبورصة يونايتد ستوك الهندية، فضلاً عن اختيارها من بين أبرز وأهم البورصات في آسيا مثل بورصة أستراليا للأوراق المالية ASX وبورصة سنغافورة SGX، وبورصة هونج كونج HKex وبورصة ماليزيا لجائزة "أفضل ابتكار تكنولوجي".

جدير بالذكر أن مجلة "FOW" تقدم جائزة "أفضل بورصة ناشئة للعام"، للبورصة التي تقدم أفضل ابتكار وأعلى نمو ملموس في الأسواق الآسيوية الناشئة. وقد نجحت بورصة دبي للذهب والسلع هذا العام في كسب أصوات لجنة التحكيم بفضل نموها الهائل وتميز منتجاتها المبتكرة. وجاءت جائزة أفضل ابتكار تكنولوجي تكريماً للابتكارات المتميزة التي أظهرتها البورصة من خلال تطبيق منصة التداول المتطورة EOS لتلبية احتياجات أعضاء مجتمعها. كما احتلت البورصة المركز الثاني على قائمة البورصات الآسيوية للعام. وفي هذه المناسبة.

منصة التداول "EOS" تفوز بجائزة «أفضل ابتكار تكنولوجي»

بورصة دبي للذهب والسلع أفضل بورصة لعام 2013

حصدت بورصة دبي للذهب والسلع خلال حفل توزيع الجوائز الذي أقامته مجلة "FOW" العالمية جائزة "أفضل بورصة" في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا لعام 2013، كما فازت منصة التداول التابعة لها "EOS" بجائزة "أفضل ابتكار تكنولوجي على صعيد البورصات" في منطقة آسيا وأستراليا والشرق الأوسط وإفريقيا. ويصادف هذا التكريم المرة الثانية الذي تقوم فيه مجلة "FOW" خلال شهرين بتكريم بورصة دبي تقديراً لنموها وابتكاراتها، حيث قدمت لها سابقاً جائزة "أفضل بورصة ناشئة" في قارة آسيا لعام 2013 خلال حفل جوائزها الذي عقدته في سبتمبر الماضي في سنغافورة.

وتغطي محفظة منتجات بورصة دبي للذهب والسلع مجموعة متنوعة من المؤشرات، ومنتجات الطاقة، والمعادن الثمينة، والمعادن الأساسية والعملات. ويشمل ذلك أول عقود للروبية الهندية في العالم، وكذلك أول عقود للنحاس وعقود سينسكس الآجلة في منطقة الشرق الأوسط. وتعتزم البورصة أيضاً في مطلع العام المقبل إطلاق عقود البلاستيك الآجلة التي ستكون أول عقود لمنتجات البلاستيك يتم إدراجها في منطقة الشرق الأوسط.